

اللجنة الاقتصادية – أوروبا

مركز الأمم المتحدة لتسهيل التجارة والأعمال الإلكترونية
(UN / CEFAC)

توصيات وتوجيهات لإنشاء النافذة الواحدة

لتعزيز تبادل المعلومات الفعال

بين الحكومة

والأطراف التجارية

التوصية رقم ٣٣

ترجمة : ر. مترجمين أقدام / بتول عبدالحسن فرحان

الإشراف : المهندس هلال القرشي

الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا

وزارة النقل – بغداد – العراق

٢٠١٥



UNITED NATIONS
New York and Geneva, 2005



العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٠ / ٢٠

مركز الامم المتحدة لتسهيل التجارة والاعمال الالكترونية

(UN / CEFAC)

" التوصية رقم ٣٣ والخطوط الرئيسية لإنشاء النافذة الواحدة "

عمليات بسيطة وشفافة وفعالة للتجارة العالمية

أن مهمة مركز الامم المتحدة / CEFAC لتسهيل التجارة والاعمال الالكترونية هو تحسين قدرة الأعمال والتجارة والمنظمات الادارية من اقتصاديات متقدمة ونامية وانتقالية الى تبادل منتجات وخدمات ذات الصلة على نحو فعال . أن تركيز المركز الرئيسي هو على تسهيل التعاملات الاقتصادية الوطنية والدولية من خلال تبسيط المستندات ومواءمة العمليات والإجراءات وتدفق المعلومات، وبالتالي الإسهام في نمو التجارة العالمية. أن المشاركة في مركز الأمم المتحدة / CEFAC مفتوحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعترف بها من قبل مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي . ومن خلال مشاركة الحكومات وممثلي قطاع الأعمال من مختلف أنحاء العالم وضعت الامم المتحدة / CEFAC مركز تيسير التجارة والأعمال الإلكترونية المعايير والتوصيات والآليات والتي تمت الموافقة عليها من المنظمات الحكومية الدولية في إطار واسع ليمت تنفيذها على الصعيد العالمي.

مقدمة :

أن كلمة "تسهيل" هي وسيلة لجعل الشيء سهل أو أسهل، وهذا هو بالضبط هدف تيسير التجارة - لجعل عمليات وإجراءات التجارة الدولية بسيطة وفاعلة وموائمة قدر الامكان للتجار والحكومات والجهات المعنية. أن الحاجة إلى تبسيط وموائمة هي بشكل خاص في إعداد وتقديم مجموعة واسعة من المعلومات والوثائق المطلوبة من قبل السلطات الحكومية ليتم أتباعها ضمن الانظمة المتعلقة بالشحنات المستوردة والمصدرة والعبارة. تشكل هذه المتطلبات عبئا ثقيلا على موارد الشركات، ويمكن أن تشكل عائقا خطيرا أمام التنمية وكفاءة التجارة الدولية، وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

أن توصية مركز CEFAC رقم ٣٣ تعالج هذه المشكلة من خلال توصية الحكومات والتجار بإنشاء "النافذة الواحدة"، حيث من الضروري إدخال المعلومات الوثائق ذات الصلة بالتجارة مرة واحدة فقط عند نقطة قيد واحدة لاستيفاء جميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالشحنات المستوردة والمصدرة والعبارة. وتشير التوصية أيضا الى وجوب قيام السلطات والوكالات المشاركة بتنسيق الضوابط الخاصة بها من خلال نافذة واحدة، وينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار تقديم التسهيلات لدفع الرسوم والضرائب والاجور ذات الصلة. وأكملت التوصية بمجموعة مفصلة من المبادئ التوجيهية المصممة لمساعدة البلدان في التنفيذ.

وقد وضعت التوصية ٣٣ عن طريق فريق عمل (ITPWG-TBG15) مركز إجراءات التجارة الدولية للأمم المتحدة / CEFAC وتمت خلال عملية موافقة بين دورتين في سبتمبر / ٢٠٠٤ . وهي الأحداث في سلسلة التوصيات التي تتجاوز ٣٠ توصية لتسهيل التجارة أعدت من قبل الأمم المتحدة / CEFAC وكلها متوفرة مجانا على موقع اللجنة الاقتصادية أوروبا www.unece.org/trade.

وأنا مقتنعة بأن إنشاء نافذة واحدة يشكل لبنة هامة في مجال تسهيل التجارة، وبالتالي أدعو جميع الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص لجعل هذه التوصية موضع التنفيذ .

السيدة بريجيتا شموغنيروفا
المديرة التنفيذية
لجنة الامم المتحدة الاقتصادية أوروبا



المحتويات

الجزء الأول

التوصية ٣٣ لأنشاء النافذة الواحدة

١. المقدمة ٣
٢. المدى ٣
٣. الفوائد ٤
٤. البيئة ٤
٥. استخدام المعايير الدولية ٤
٦. توصية ٤

الجزء الثاني

أرشادات حول أنشاء النافذة الواحدة

١. المقدمة ٥
٢. ما هي النافذة الواحدة ٥
٣. ما هي النماذج الأكثر شيوعاً للنافذة الواحدة ٥
٤. ما فوائد أنشاء النافذة الواحدة ٨
٥. الخدمات المقدمة من النافذة الواحدة ١٠
٦. خطوات عملية في تخطيط وتنفيذ النافذة الواحدة ١٢
٧. المعايير والأدوات المتاحة للمساعدة في تنفيذ النافذة الواحدة ١٣
٨. العوامل الرئيسية في أنشاء النافذة الواحدة الناجح ١٣
- الملحق A نماذج عن النافذة الواحدة الحالية ١٧
- الملحق B الخطوات العملية في تخطيط وتنفيذ النافذة الواحدة ٢١
- الملحق C المكونات الرئيسية لدراسة الجدوى ٢٤
- الملحق D الأدوات المتاحة للمساعدة في تنفيذ النافذة الواحدة ٢٨
- الملحق E مواقع لمزيد من المعلومات ٣٢



الجزء الاول

التوصية ٣٣ لإنشاء نافذة واحدة لتعزيز التبادل الفعال للمعلومات بين التجارة والحكومة

وضعت إجراءات التجارة الدولية من قبل فريق عمل (ITPWG - TBG15) من / CEFAC التجارة الدولية الأمم المتحدة والعمليات التجارية مجموعة (TBG). تمت الموافقة عليه رسميا من قبل رؤساء وفد الأمم المتحدة / CEFAC في سبتمبر ٢٠٠٤، بعد عملية مراجعة واسعة النطاق من قبل مختلف المنظمات الصناعية والحكومية. وكان مشروع التوصية (TRADE / CEFAC / 2004 / MISC.7) قد قدم سابقا إلى الدورة العاشرة UN / CEFAC العامة في مايو ٢٠٠٤.

١. مقدمة

في العديد من البلدان والشركات (وتشمل شركات التصدير والاستيراد ووكالات الشحن ووكلاء الشحن، المخلصين الكمبريين والناقلين، وشركات النقل والأطراف الأخرى المعنية مباشرة في حركة البضائع) المشاركة في التجارة الدولية تقوم بشكل دوري بتقديم كميات كبيرة من المعلومات والوثائق للسلطات الحكومية لتوظيفها في المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالشحنات المستوردة والمصدرة والعبارة. هذه المعلومات والوثائق في كثير من الأحيان تقدم من خلال العديد من الوكالات، ولكل منها نظم خاصة معينة (يدوية أو أوتوماتيكية) ونماذج ورقية. أن تقديم هذه المتطلبات الواسعة مع التكاليف المترتبة عليها تشكل عبئا خطيرا على الحكومة ومجتمع الأعمال، ويمكن أيضا أن تكون عائقا خطيرا أمام تنمية التجارة الدولية. وهناك طريقة واحدة لمعالجة هذه المشكلة هو إنشاء النافذة الواحدة حيث يتم إدخال المعلومات والوثائق ذات الصلة بالتجارة مرة واحدة فقط من نقطة قيد واحدة. وهذا يمكن أن يعزز من توفر المعلومات والتعامل معها وتسريع وتبسيط تدفق المعلومات بين الأطراف التجارية والحكومة الذي يؤدي بالتالي إلى مزيد من الموائمة وتبادل البيانات ذات الصلة عبر الأنظمة الحكومية ويجلب مكاسب مفيدة لجميع الأطراف المعنية في التجارة عبر الحدود. أن استخدام مثل هذه الوسيلة يمكن أن يؤدي إلى تحسين الكفاءة وفعالية الرقابة الرسمية وتقليل التكاليف لكل من الحكومات والتجار نتيجة الاستخدام الأفضل للموارد.

ولذلك يعتبر نظام النافذة الواحدة هو تطبيق عملي لمفاهيم تسهيل التجارة ومنها تخفيض الحواجز التجارية غير الكمركية التي تحقق فوائد فورية لجميع أعضاء مجتمع الاعمال.

٢. المدى

في سياق هذه التوصية تكون النافذة الواحدة بمثابة وسيلة تسمح للأطراف المشاركة في التجارة والنقل بإيداع المعلومات والوثائق بشكل موحد من خلال نقطة قيد واحدة لتلبية جميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالشحنات المستوردة والمصدرة والعبارة. إذن ينبغي أن تقدم المعلومات و البيانات الإلكترونية الفردية مرة واحدة فقط.

من الناحية العملية، تهدف النافذة الواحدة إلى تسريع وتبسيط تدفق المعلومات بين الحكومة والأطراف التجارية وتحقيق مكاسب ذات مغزى لجميع الأطراف المشاركة في التجارة عبر الحدود. تدار النافذة الواحدة مركزيا بشكل عام من قبل وكالة متخصصة، تمكن السلطات والوكالات الحكومية المختصة باستلام أو الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذا الغرض. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على السلطات والوكالات المشاركة أن تقوم بتنسيق ضوابطها. وفي بعض الحالات، قد توفر النافذة الواحدة تسهيلات لدفع الرسوم والضرائب والاجور الخاصة بالتجارة. أن النافذة الواحدة لا تعني بالضرورة تنفيذ واستخدام معلومات ذات تقنية عالية وتكنولوجيا الاتصالات (ICT)، ويمكن تعزيز هذه التسهيلات بشكل كبير فيما إذا اعتمدت الحكومات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات صلة بالنافذة الواحدة.

العدد :
التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

٣. الفوائد

أن تنفيذ النافذة الواحدة له فائدة كبيرة للغاية لكلا من الحكومة والأطراف التجارية. حيث يمكن للحكومات أن تواكب مخاطر الإدارة بشكل أفضل وتحسين مستويات الأمن وزيادة عائدات الإيرادات مع تعزيز التزام التجار. في حين تستفيد المجتمعات التجارية من الاداء الواضح القابل للتوقع وتطبيق القواعد وانتشار أفضل للموارد البشرية والمالية، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب في الإنتاجية والقدرة التنافسية. أن قيمة مثل هذه الوسيلة للحكومات والأطراف التجارية بإتخاذها شكلاً جديداً لأهميتها المتزايدة في البيئة الأمانة الجديدة مع تركيزها على تقديم المعلومات وتحليل المخاطر.

٤. البيئة

أن المدخل الى النافذة الواحدة في كثير من الأحيان يتطلب اولاً دراسة الجدوى الاقتصادية ووضع تحليلاً ليتم تحديد مدى نطاقها، ومستوى وطبيعة الطلب والبيانات وغيرها من المعلومات المطلوبة، القضايا القانونية، خيارات التنفيذ (بما في ذلك المراحل الممكنة للتنفيذ)، والاحتمالات الممكنة وطبيعة التنفيذ التجريبي وتكلفة التنفيذ تحت سيناريوهات مختلفة، والموارد الأخرى المطلوبة والموارد الأخرى المطلوبة (القوى البشرية والتقنية، الخ)، والفوائد المحتملة والمخاطر والإطار الزمني وتنفيذ استراتيجية الإدارة. أن أهم المتطلبات الأساسية لنجاح تنفيذ النافذة الواحدة هي الإرادة السياسية للحكومة والسلطات الحكومية ذات الصلة والدعم الكامل والمشاركة في مجتمع الاعمال فضلاً عن تطوير الإطار التشريعي الأساسي بما في ذلك استحداث قوانين وتوفير قواعد الخصوصية والأمن في تبادل المعلومات.

٥. استخدام المعايير الدولية

عند تنفيذ نظام النافذة الواحدة تشجع الحكومات والأطراف التجارية بشكل كبير للنظر في استخدام التوصيات الموجودة، والمعايير والآليات التي تم تطويرها على مدى السنوات الماضية من قبل المنظمات الحكومية الدولية، الوكالات والمنظمات الدولية مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والأونكتاد ومنظمة الكمارك العالمية والمنظمة البحرية الدولية، منظمة الطيران المدني الدولي والمحكمة الجنائية الدولية. أن استخدام المعايير والآليات المتاحة سوف تساعد على ضمان إمكانية توافق النظم المتطورة التي وضعت لتنفيذ النافذة الواحدة مع تلك التطورات المماثلة في بلدان أخرى، وتساعد أيضاً في تبادل المعلومات بين هذه الوسائل مع مرور الوقت.

٦. توصية

أدرك مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية (UN / CEFAC)، بأن إنشاء النافذة الواحدة كما هو موضح في هذه الوثيقة والمبادئ التوجيهية المرافقة، يعمل على موائمة وتبسيط تبادل المعلومات بين الحكومة والأطراف التجارية واعتبرها وسيلة لجلب الفوائد الحقيقية التي تعود على كلا الطرفين، وتوصي الحكومات والعاملين في التجارة والنقل الدولي للبضائع بما يلي :

(أ) أمعان النظر في إمكانية تنفيذ النافذة الواحدة في بلادهم والتي تسمح:

- إدخال المعلومات الموحدة وبيانات الوثائق من قبل الأطراف المشاركة في التجارة والنقل من خلال نقطة قيد واحدة لانجاز كافة المتطلبات المتعلقة بالشحنات المستوردة والمصدرة والعبارة. وإذا كانت البيانات المقدمة الكترونياً فردية ينبغي أن تقدم مرة واحدة فقط ؛
- تبادل جميع المعلومات فيما يتعلق بالمعاملات التجارية الدولية ودعمها بإطار قانوني يوفر الخصوصية والأمن في تبادل المعلومات؛
- لغرض نشر أو توفير فرصة الدخول لنقطة القيد الواحدة للحصول على المعلومات بمشاركة الجهات الحكومية والوكالات المصرح لها بالدخول، يتم تنسيق الضوابط الحكومية المتعددة ؛



العدد :
التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

• زيادة الوسائل لتزويد المؤسسات التجارية بالمعلومات الحكومية ذات الصلة، واستلام دفعات الرسوم وبقية الاجور والشحنات.

(ب) المضي قدما في إنشاء النافذة الواحدة على المستوى الوطني من خلال الجهد التعاوني مع الجهات الحكومية وجميع المنظمات ذات الصلة والتجمعات التجارية .

(ج) مراعاة المبادئ التوجيهية المرافقة للتوصية الحالية وأخذها بعين الاعتبار عند إنشاء النافذة الواحدة وبشكل تام ويدعو المركز الحكومات بالمشاركة وتقديم تقرير إلى أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا حيث تتوفر الخبرات والأنشطة المناسبة الرائدة في مجال تنفيذ النافذة الواحدة في بلدانهم.

الجزء الثاني

المبادئ التوجيهية بشأن إنشاء نافذة واحدة لتعزيز التبادل الفعال للمعلومات بين الأطراف التجارية والحكومة تم إصدارها كعنصر مكمل للتوصية الأمم المتحدة / CEFACT رقم ٣٣ إنشاء النافذة الواحدة

١. المقدمة :

هذه المبادئ التوجيهية والتي هي مكملة لتوصية الأمم المتحدة / CEFACT رقم ٣٣ حول إنشاء النافذة الواحدة، تم تصميمها لمساعدة الحكومات والأطراف التجارية في تخطيط وإنشاء النافذة الواحدة لاغراض متطلبات الشحنات المستوردة والمصدرة والعبارة دولياً ، وهي تقدم لمحة عامة عن القضايا الرئيسية التي لا بد من معالجتها ، وبعض آليات العمل المتاحة والخطوات التي يجب اتخاذها .

٢. ما هي النافذة الواحدة؟

كما هو محدد في توصية الأمم المتحدة / CEFACT رقم ٣٣، أن مفهوم النافذة الواحدة التي تغطيها هذه المبادئ التوجيهية تشير إلى طريقة تسمح لكل الأطراف المشاركة في التجارة والنقل بتقديم البيانات الموحدة والوثائق من نقطة قيد واحدة لتلبية جميع متطلبات الاستيراد والتصدير، وما يتصل بها من عمليات النقل . وفي حالة إذا كانت المعلومات الإلكترونية، ينبغي أن تقدم عناصر البيانات الفردية مرة واحدة فقط .

٣. ما هي النماذج الأكثر شيوعاً للنافذة الواحدة؟

على الرغم من وجود العديد من الأساليب لإنشاء النافذة الواحدة، هناك ثلاثة نماذج أساسية ميزها فريق العمل مركز التجارة الدولية خلال عرض الأنظمة المتعددة الموضوعة حالياً أو التي يجري عليها التطوير (خلال إعداد هذه المبادئ التوجيهية، استعرض فريق العمل نظم تشغيل أو تطوير النافذة الواحدة في أستراليا، وجمهورية التشيك، فنلندا، اليابان، موريشيوس، هولندا، النرويج، السويد، سنغافورة، تايلاند، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.)

وقبل التعرف على هذه النماذج لا بد من الإشارة الى ما يلي :

- على الرغم من أن العديد من الاعمال والممارسات التجارية تكون شائعة بين جميع البلدان، فإن لكل بلد أيضاً متطلبات وشروط خاصة به .
- يجب أن تمثل النافذة الواحدة وسيلة للتعاون الوثيق بين كافة الجهات الحكومية المعنية والوكالات والاطراف التجارية وأيضاً فيما بينها .

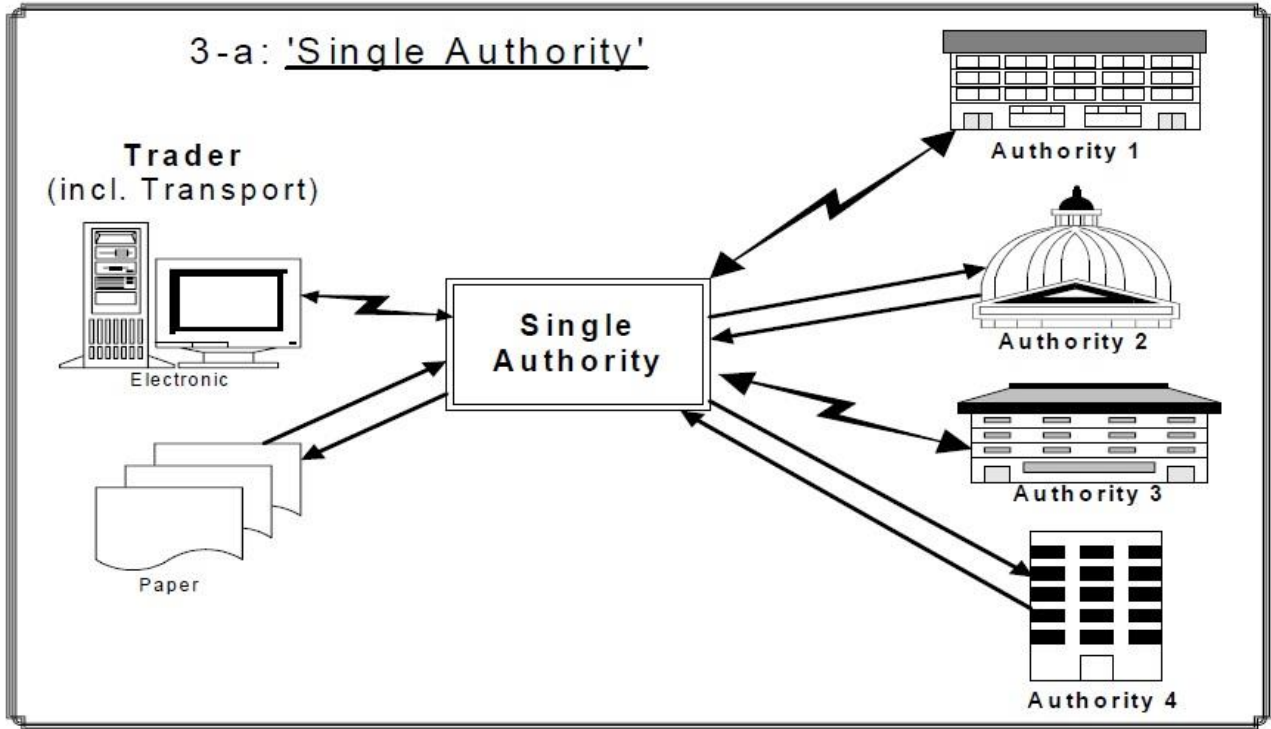
•

العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٠ / ٢٠

• ليس بالضرورة تنفيذ واستخدام المعلومات ذات التقنية العالية و تكنولوجيا الاتصالات (ICT) عند تطبيق النافذة الواحدة ويمكن تعزيز هذه التسهيلات بشكل كبير فيما إذا اعتمدت الحكومات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات صلة بالنافذة الواحدة.

النماذج الأساسية الثلاثة للنافذة الواحدة هي:

أ) تواجد سلطة واحدة تقوم باستلام المعلومات، سواء كانت ورقية أو إلكترونية ونشر هذه المعلومات لجميع الجهات الحكومية المعنية وتنسيق الضوابط لمنع أي عائق غير مناسب يعترض السلسلة اللوجستية. على سبيل المثال، في إطار النافذة الواحدة السويدية تقوم الكمارك بمهام محددة نيابة عن بعض السلطات (في المقام الأول إدارة الضرائب الوطنية (ضريبة المبيعات على الاستيراد (VAT)، إحصاءات السويد التجارية، والمجلس السويدي للزراعة والمجلس الوطني للتجارة (تراخيص الاستيراد)).



ب) النظام الآلي الواحد لجمع ونشر المعلومات (سواء العامة أو الخاصة) الذي يدمج المجموعة الإلكترونية واستخدامها ونشرها وتخزين البيانات المتعلقة بالتجارة العابرة عبر الحدود. على سبيل المثال، وضعت الولايات المتحدة برنامجا يسمح للتجار بتقديم بيانات قياسية لمرة واحدة فقط ويقوم نظام العمليات بتوزيع البيانات إلى الوكالات التي لديها اهتمام مشترك في الاعمال التجارية وتوجد احتمالات متعددة :

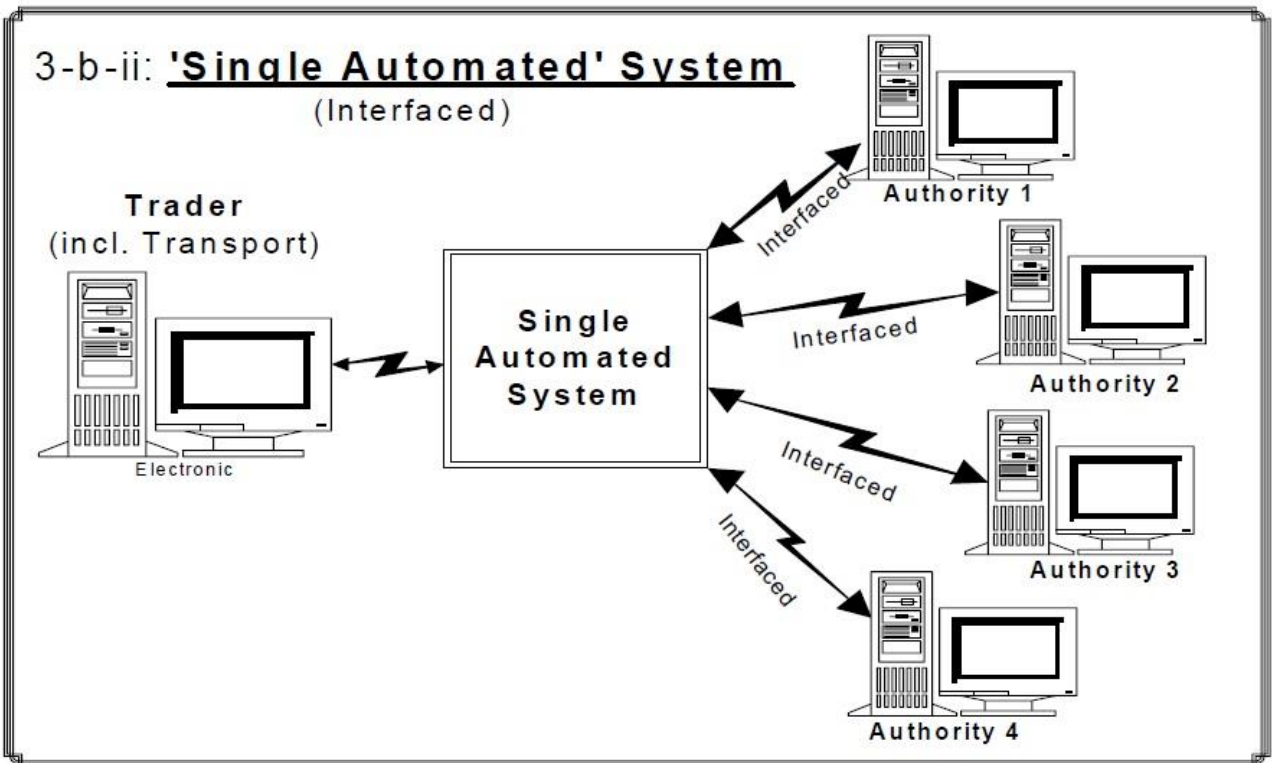
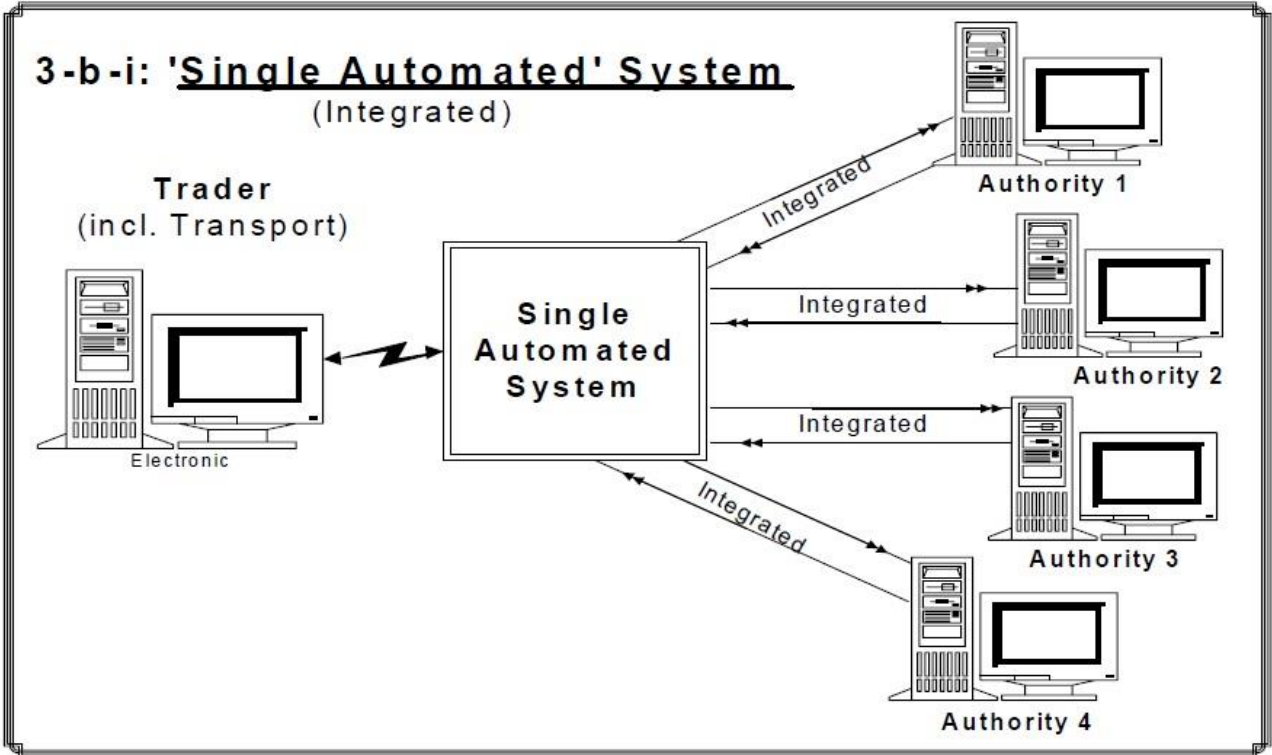
اولاً : نظام متكامل : تتم معالجة البيانات من خلال النظام

ثانياً: نظام ربط (اللامركزي): يتم إرسال البيانات إلى وكالة للمعالجة .

ثالثاً: مزيج من الأول والثاني.



العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٠ / ٢٠





العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٠ / ٢٠

ج) نظام اتمتة معلومات المعاملات التجارية : من خلاله يستطيع التاجر أن يقدم البيانات التجارية الإلكترونية للسلطات المختلفة لتجهيزها والموافقة عليها في طلب واحد. وبهذه الطريقة تنتقل الموافقات إلكترونياً من السلطات الحكومية إلى حاسوب التاجر. مثل هذا النظام قيد الاستخدام في سنغافورة وموريشيوس . وعلاوة على ذلك يتم في النظام السنغافوري إجراء احتساب الرسوم والضرائب والاجور تلقائياً ويتم خصمها من حسابات التجار المصرفية. عند إنشاء مثل هذا النظام يتم مراعاة استخدام مجموعة البيانات الرئيسية، التي تتكون من تعريفات معينة، والتي تكون محددة ومتحقق من صحتها مسبقاً لجميع المعاملات التجارية .

٣-١ الوكالة الرائدة في إنشاء النافذة الواحدة

أن الوكالة المتخصصة التي تفقد عملية إنشاء وتشغيل النافذة الواحدة تختلف من بلد إلى آخر اعتماداً على التشريعات القانونية والسياسية والتنظيمية (قد يكون للوكالة الرائدة دور تنسيقي فقط كما في هولندا أو قد يكون من الضروري إقامة نوع من الاتفاق لوضع مهام ومسؤوليات أصحاب المصلحة والمنظمة أو شركات (القطاع الخاص أو القطاع العام / الخاص) التي تدير النافذة الواحدة. وهذه العلاقة تكون خاضعة لتقييم دوري).

ويجب أن تكون الوكالة من المنظمات الرصينة والفاعلة جداً مزودة بالرؤية الحيوية، والسلطة (القانونية)، والدعم السياسي والمالي والموارد البشرية والوسائط أو الواجهات بالنسبة إلى غيرها من الوكالات الرئيسية .

في بعض الحالات، وبسبب الدور المحوري للكمارك أو سلطات المنافذ في استلام المعلومات والوثائق ومواقعها الرئيسية عند الحدود، ترجح أن تكون الجهتين الأنسب لقيادة تطوير وتنفيذ النافذة الواحدة. كما أنها يمكن أن تكون نقطة 'المدخل' لتلقي وتنسيق تدفق المعلومات المتعلقة بانجاز جميع المتطلبات التنظيمية عبر الحدود .

ولكن ليس بالضرورة أن تكون الجهة المنفذة حكومية، يمكن أن يكون كيان خاص مثل غرفة التجارة أو منظمة شبه حكومية مثل مجلس التجارة. غير أن المنظمات الخاصة تفتقر أحياناً إلى السلطة القانونية لإصدار موافقة المعلومات والوثائق والقدرة على فرض القواعد واللوائح. لذلك، في مثل هذا الحالة يكون لزاماً على المنظمات السعي للحصول على دعم رسمي صريح من الجهات الحكومية التي لديها السلطة وحق التصرف.

ومن الأمثلة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي أدت إلى إنشاء النافذة الواحدة هي شبكة خدمات موريشيوس المحدودة في موريشيوس. وهي شركة مشتركة ثلاثية تضم القطاعين العام و ممثلون عن القطاع الخاص وشريك فني أجنبي (انظر المرفق ألف لمزيد من التفاصيل). وتم أستعراض اثني عشر نافذة في تطوير هذه المبادئ التوجيهية وكانت اغليبتها تدار من الكمارك. وكان التوزيع على النحو التالي:

- الكمارك (بما في ذلك وزارة المالية)
- إدارة موانئ
- السلطات الحكومية الأخرى
- الشراكة : العامة / الخاصة

٤. ما هي فوائد إنشاء النافذة الواحدة؟

بإمكان النافذة الواحدة تبسيط وتسهيل إلى حد كبير عملية توفير وتبادل المعلومات اللازمة لانجاز المتطلبات التنظيمية لكل من التاجر والسلطات. أن استخدام هذا النظام يؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية الرقابة الرسمية ويساعد على تقليل التكاليف لكلا الطرفين الحكومات والتجار نتيجة لاستخدام الأفضل للموارد.



العدد :
التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

٤-١ فوائد الحكومة

تؤدي النافذة الواحدة إلى دمج النظم الحالية والعمليات الحكومية القائمة بشكل أفضل ، و في الوقت نفسه تنمي أساليب يسيرة وأكثر انفتاحاً على الطريقة التي تعمل بها الحكومات وتتواصل بها مع قطاع الأعمال . على سبيل المثال، عندما يقدم التجار كافة المعلومات والوثائق المطلوبة من خلال قيد واحد، سيكون بالامكان إنشاء نظم أكثر فعالية من أجل توزيع هذه المعلومات بشكل أسرع وأكثر دقة على جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة. وهذا يؤدي أيضا إلى التنسيق والتعاون الافضل بين الجهات الحكومية المشاركة في الأنشطة ذات الصلة بالتجارة.

ويمكن أيضا تعزيز تقنيات إدارة المخاطر الخاصة بالرقابة وحصر النتائج من خلال النافذة الواحدة التي تجمع كافة البيانات بطريقة منتظمة مما أدى الى إيجاد إجراءات تجارية أكثر أمنا وكفاءة . وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ نظام الدفع خلال النافذة الواحدة يضمن الدفع السريع والدقيق للرسوم المطلوبة وأية أجور أخرى للسلطات والجهات الحكومية.

أن توفير النافذة الواحدة للمعلومات المحدثة الخاصة بالتعريفات الكمركية والمتطلبات القانونية والإجرائية تحد من أي أخطاء غير مقصودة وتزيد من التزام التجار، وأضافا إلى أن جمع وتنسيق المعلومات والوثائق التجارية المطلوبة من خلال النافذة الواحدة سوف يقلل من استخدام الموارد البشرية والمالية وتمكين الحكومات من إعادة توزيع الموارد المستخدمة سابقا في المهام الإدارية في مجالات أكثر أهمية وذات صلة .

فوائد الحكومة

- نشر الموارد بطريقة أكثر فعالية وكفاءة.
- ضبط وزيادة القدرة الإنتاجية والإيرادات الحكومية.
- تحسين التزام التجار بالقوانين .
- تعزيز الأمن .
- زيادة النزاهة والشفافية .

٤-٢ الفوائد التجارية

أن الفائدة الرئيسية للاطراف التجارية هي قيام النافذة الواحدة بتوفير قيد واحد للتاجر يتيح له تقديم كل المعلومات والوثائق المطلوبة لمرة واحدة الى جميع الجهات الحكومية المشاركة في إجراءات التصدير أو الاستيراد أو التجارة العابرة . كما أن النافذة الواحدة تمكن الحكومات من تسيير عملية تقديم المعلومات والوثائق وكذلك الرسوم على حد سواء بطريقة وأكثر دقة، على التجار الاستفادة من هذه عملية التخليص الكمركي السريعة التي توفر كثير من الوقت وتمكنهم من تسريع سلسلة التوريد. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة تحسين الشفافية والقدرة على توقع النتائج تحد من احتمالات السلوك الفاسد من القطاعين العام والخاص.

إذا كانت وظائف النافذة الواحدة كنقطة اتصال للحصول على معلومات محدثة عن قواعد التجارة الحالية واللوائح القانونية ومتطلبات الالتزام ، فإنه سيتم خفض التكاليف الإدارية للمعاملات التجارية و تشجيع التجار على المزيد من الالتزام.



العدد :
التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

الفوائد التجارية

- خفض التكاليف من خلال الحد من التأخير .
- تخليص كمركي أسرع
- تطبيق قابل لتوقع النتائج مع شرح القواعد واللوائح
- نشر الموارد بطريقة أكثر فعالية وكفاءة
- زيادة الشفافية

٥. الخدمات المقدمة من النافذة الواحدة

يمكن للنافذة الواحدة توفير مجموعة واسعة من الخدمات والتسهيلات اعتمادا على تصميمها ومدى التغطية (في إعداد هذه المبادئ التوجيهية، استعرض فريق عمل الامم المتحدة/ إجراءات التجارة الدولية (ITPWG / TBG15) تشغيل أو تطوير النافذة الواحدة في أستراليا، وجمهورية التشيك، فنلندا، اليابان، موريشيوس، هولندا، النرويج، السويد، سنغافورة، تايلاند، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.)
ندرج في الأدنى موجز قصير من الخدمات التي تقدمها عينة مختارة من النافذة الواحدة. الوصف كامل بما في ذلك تفاصيل إضافية على الفوائد، نموذج التنفيذ والنموذج المالي، ورد في المرفق (أ).

موريشيوس: تسمح النافذة الواحدة في موريشيوس بتقديم التصريحات الكمركية ومعالجتها وعودتها إلكترونياً من خلال الشبكة التجارية ، وقد تم تطوير نظام الملكية التي وضعتها خدمات شبكة موريشيوس المحدودة بالتعاون مع خدمات شبكة سنغافورة المحدودة (التي تعمل الآن تحت اسم كريمسون لوجك). النظام هو تطبيق شبكة قائمة على التبادل الإلكتروني للبيانات التي تسمح بنقل الوثائق إلكترونياً بين مختلف الأطراف المشاركة في حركة استيراد وتصدير البضائع، وهي دائرة الكمارك ، والضرائب، والمخلصين الكمركين، وكلاء الشحن، وسطاء الكمارك، شركات مناولة البضائع ، وزارة التجارة والمشغلين داخل الميناء ، والمستوردين والمصدرين. وفي المستقبل سيتم ربط البنوك على الشبكة التجارية للسماح بالدفع الإلكتروني للرسوم والضرائب عن طريق مقاصة موريشيوس الآلي ونظام التسوية (MACSS) بنك موريشيوس. وقد وفرت الشبكة التجارية أيضاً لدائرة الكمارك والضرائب فرصة للشروع في مشروع الحوسبة الرئيسي ، عن طريق تنفيذ نظام إدارة الكمارك (CMS)، التي يربط معها في العمليات والموافقة عليها، وتخليص البيانات الكمركية.

مصدر لمزيد من المعلومات: <http://mns.intnet.mu/projects/tradenet.htm>

السويد: نظام النافذ الواحدة السويدية والمعروفة باسم "مكتب الكمارك الفعلي" (VCO)، ويسمح بالتصريحات الكمركية الإلكترونية وتطبيق الحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير وتراخيص المنتجات الاستراتيجية . ويمكن دمجها في نظام التجار ورجال الأعمال ويتم التحديث تلقائياً لتغييرات أسعار صرف العملات ، ورموز (شفرات) التعرفة ومعدلات الرسوم الكمركية. تضم النافذة الواحدة أيضاً جميع الأنظمة المتعلقة بالتجارة ويمكن أن يزود التجار بالتحديثات التلقائية على التغييرات عبر الإنترنت و / أو خدمات الرسائل القصيرة. ويعرض VCO أيضاً عروض الدورات التدريبية التواصلية وإمكانية تخصيص وإنشاء مكاتب كمركية شخصية والتي تحتوي على جميع المعلومات والعمليات التي يستخدمها كل تاجر، وإيجاد صلة الى احتياجاتها وما يرغب بها.
يمكن معالجة تصريحات الاستيراد والتصدير على حد سواء عبر شبكة الإنترنت و EDIFACT. ويتم تجميع كافة الخدمات على صفحة النافذة الواحدة VCO الإلكترونية، وتتوفر حالياً أكثر من ١٥٠ خدمة إلكترونية. وأن المعلومات والإجراءات على VCO مدعومة بعشر لغات مختلفة.



العدد :
التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

وقد تم اشراك الكمارك السويدية (وهي الوكالة الرائدة)، المجلس السويدي للزراعة ، المجلس الوطني للمعارض ، ودائرة التفتيش الوطنية للمنتجات الاستراتيجية والشرطة في النظام القائم حالياً.

مصدر لمزيد من المعلومات:

http://www.tullverket.se/TargetGroups/General_English/frame.htm

هولندا: أن النافذة الواحدة في مطار شيفول تسمح بتسليم بيانات الحمولة إلكترونياً عن طريق شركات الطيران الى الكمارك. يتم توفير المعلومات عن طريق الاطراف التجارية إلى الكمارك الى نظام VIPPROG الذي تم انشاءه من قبل الكمارك . أن نظام VIPPROG هو تطبيق الكتروني لشبكة تستند على EDI التي تسمح بالمرور الإلكتروني لرسائل وكلاء الشحن ، الرسالة القياسية التي حددتها منظمة الاياتا IATA المتوفرة في نظام سيتا / لمنظمة الاياتا (اتحاد النقل الجوي الدولي) . تنتقل المعلومات من نظام سيتا عبر نظام "Cargonaut" وهو نظام لمنظمة قطاع خاص ، وقد أعطت شركة الطيران ترخيص لـ 'Cargonaut' لتزويد الكمارك بالمعلومات وبدورها تقوم الكمارك بدفع اجور استخدام وصيانة نظام Cargonaut .

واعتمدت النافذة الواحدة على التعاون مع وكالات التنفيذ الأخرى الذي نتج عنه إنشاء ما يسمى "نقطة تخليص البضائع" (CCP) في عام ١٩٩٤. تأسست لتحسين عملية نقل البضائع عن طريق وكالات تنفيذ مختلفة. ويستند CCP على اتفاقية بين الكمارك وعشرة وكالات تنفيذ أخرى واطراف تجارية. وتشمل وكالات التنفيذ الأخرى Marechaussee (دائرة الهجرة) ومفتشية العناية الصحية ، وشعب عديدة من المفتشية العامة للنقل ، الأشغال العامة ، وإدارة المياه، ومفتشية حماية الصحة والصحة العامة البيطرية ، دائرة التفتيش الوطنية للتربية واللحوم وإدارة وقاية النباتات. وتتم إدارة CCP من قبل الكمارك.

من أجل أن تكون هذه الوكالات قادرة على إعطاء معلومات ذات صلة الى وكالات تنفيذ أخرى الذين هم بحاجة لها لأنجاز مهامهم تقوم هذه الوكالات بتزويد الكمارك بملف المخاطر التي على أساسه تقوم الكمارك بتحليل المعلومات وتميرها إما إلكترونياً أو ورقياً إلى الوكالات الأخرى. وتقوم الوكالات الأخرى بإبلاغ الكمارك في المقابل اذا كانوا يريدون التحقق من السلع. إذا كان هناك أكثر من وكالة (بما في ذلك الكمارك) تريد الاطمئنان على السلع، تتولى CCP تنسيق التدقيق مع جميع الوكالات المعنية ، والهدف من ذلك هو منع تكرار عملية الفحص التي من شأنها عرقلة العملية اللوجستية.

الولايات المتحدة: عرف نظام النافذة الواحدة التي يجري تطويره وتنفيذه في الولايات المتحدة باسم نظام بيانات التجارة الدولية (ITDS). وأن رؤية هذا النظام ITDS هو استخدام نظام حكومي واسع المدى آمن ومتكامل لتلبية متطلبات القطاع الخاص والمتطلبات الفدرالية للتجميع والاستخدام والنشر الإلكتروني للمعلومات القياسية للتجارة والنقل . تقوم الكمارك وحماية الحدود (CBP) بدمج متطلبات ITDS إلى نظام البيئة التجارية الألي / بيانات التجارة الدولية المشترك (ACE / ITDS) في محاولة لتجنب تناظر وانفصال النظم القابلة للازدواجية. وقد حدد نظام النافذة الواحدة ITDS الجهات أصحاب المصلحة الرئيسية التالية: الوكالات الحكوميه المشتركة (PGAs)، الاطراف التجارية وهيئات الرقابة والكمارك وحماية الحدود.

الوكالات الحكوميه المشتركة (PGAs) لديها مهام تجارية دولية بما في ذلك:

- (أ) السيطرة على قبول أو تصدير شحنة ، الطاقم ، وعمليات النقل والتفريغ .
- (ب) تنظيم الامتثال لقوانين التجارة الفدرالية مثل التعريفات الكمركية والحصص والتراخيص، وتخويلات التشغيل، (ج) تعزيز التجارة الدولية من خلال أنشطة مثل تقديم المساعدة لعمليات تصدير.
- (د) جمع وإعداد التقارير عن معلومات إحصائية حول التجارة والنقل الدولي.



العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٠ / ٢٠

يمكن تصنيف الوكالات لأغراض ITDS (نظام النافذة الواحدة) على النحو التالي:

وكالات عمليات الحدود – تقع ضمن مهامها مسؤولية عمليات الاستيراد والتصدير وتجارة الترانزيت المتعلقة بالشحنات، عمليات النقل والتفريغ و/ أو الكادر. وقد يكون لوكالات عمليات الحدود أيضا مسؤوليات مثل منح الرخص وتصريح المرور، إحصاءات، أو الترويج التجاري، وفي بعض الأحيان يشار إليها بأنها أجهزة مراقبة المقبولة (شهادة الاعتراف بالشبي والسماح له بالدخول) والتصدير.

وكالات التراخيص والتصريحات - تستخدم ACE كوسيلة أساسية للقيود وحفظ معلومات الرخص والتصاريح. وقد تكون مسؤولة عن الإحصائيات أو ترويج التجارة.

الوكالات الإحصائية - تستخدم ACE لاستخراج بيانات عن التجارة أو النقل، تكون عادة ليس على مستوى المعاملة، لدعم احتياجات التحليل الإحصائي الخاصة بها، وقد يكون للوكالات الإحصائية أيضا مسؤوليات الترويج للتجارة.

وكالات ترويج التجارة - تستخدم ACE لتسهيل تجارة الولايات المتحدة وذلك بتوفير معلومات أساسية عن الاستيراد والتصدير مثل القواعد واللوائح، الى مزودي الخدمات والتجار وعامة الناس.

مصادر للحصول على مزيد من المعلومات:

<http://www.itds.treas.gov>

<http://www.cbp.gov>

٦. خطوات عملية في تخطيط وتنفيذ النافذة الواحدة

أن تنفيذ النافذة الواحدة يعد مهمة كبيرة، يشارك فيها العديد من أصحاب المصلحة والتي تتطلب التزام من العديد من الجهات في كل من الحكومة وقطاع الأعمال. و بالتالي فمن الضروري الاعتماد على منهج نظامي منذ البداية. أدناه بعض الخطوات الرئيسية بهذا الخصوص تم طرحها بشكل موجز وتم عرضها مع مزيد من التفاصيل في الملحق B. ومع ذلك، فإن تنفيذ المنهج على الأرجح يكون متأثراً بشكل كبير بالظروف السياسية والاجتماعية والاعراف السائدة في ذلك البلد.

تطوير المفهوم الأولي للنافذة الواحدة: أن العمل الجاد على إنشاء النافذة الواحدة في بلد ما غالبا ما يبدأ بأعداد المفهوم أو إعداد ورقة مفاهيمية موجزة تستند على أبحاث تمهيدية، وعلى الأرجح تعد من قبل السلطة الحكومية صاحبة السلطة أو من قبل وكالة أو منظمة خاصة قد تكون معنية بشكل كبير بالتنفيذ النهائي للمشروع.

صنع القرار الأولي لدراسة الجدوى من النافذة الواحدة: في إطار الشراكة المفتوحة بين الحكومة والأطراف التجارية، عادة ينظم اجتماع رفيع المستوى لممثلين من جميع الأطراف والمنظمات المعنية بالتجارة، الحكومية والخاصة (وتشمل المنظمات النموذجية مثل الغرف الوطنية للتجارة ورابطة المستوردين و / أو المصدرين والجمعيات واتحاد الصناعة وجمعيات الأعمال، وما إلى ذلك وعندما يكون ضمن نظام النافذة الواحدة عنصر المدفوعات يجب إشراك ممثلين عن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى) لمناقشة ورقة مفهوم النافذة الواحدة. وأن الهدف من هذا الاجتماع هو التوصل الى اتفاق على مفهوم المشروع للانطلاق بدراسة الجدوى التي من شأنها أن تشمل تحليل الاحتياجات المفصلة والتقييم الفني. على سبيل الفرض، في حالة التوصل الى قرار ايجابي للمضي قدما في دراسة الجدوى، ينبغي إنشاء فريق لإدارة المشروع في الاجتماع يتكون من كبار ممثلي الاطراف الرئيسية التي لها صلة مباشرة بالتنفيذ والمستفيدة منه. ويجب أيضا إنشاء فريق عمل من ممثلين فنيين واداريين مناسبين من تلك الاطراف من أجل تنفيذه للقيام بالاعمال التنظيمية وتنفيذ أعمال المشروع.



العدد :

التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

دراسة الجدوى: أن دراسة الجدوى هي العنصر الاساس لانشاء مشروع النافذة الواحدة الكلي . ينبغي أن تحدد الدراسة المدى المحتمل للنافذة الواحدة، ومستوى وطبيعة الطلب، والسيناريوهات المحتملة للتنفيذ (بما في ذلك مراحل التنفيذ الممكنة)، احتمالات وطبيعة التنفيذ التجريبي، تكلفة التنفيذ في إطار السيناريوهات المختلفة وغيرها من الموارد المطلوبة (البشرية والتقنية، الخ)، والفوائد المحتملة والمخاطر والإطار الزمني والتنفيذ واستراتيجية الإدارة. يوجد عرض لبعض المجالات الرئيسية التي ينبغي تغطيتها في دراسة الجدوى في المرفق C .

اعتبارات يوخذ بها في تقرير دراسة الجدوى: ينبغي لفريق العمل النظر في نتائج دراسة الجدوى وأستحصال الموافقة عليها في نهاية العمل وتقديمها لمجموعة إدارة المشروع للبت فيها . وينبغي أن تأخذ هذه العملية الوقت الكافي ، كما أنه من الضروري أن تضمن الحد الأقصى من المشاركات والمدخلات والموافقة قبل صدور التقرير النهائي. وفي أعقاب ذلك، يقدم الخيار المفضل والمتفق عليه مع سيناريو التنفيذ الى الحكومة والأطراف التجارية ومن خلال ندوة وطنية.

التنفيذ: فيما إذا تم اختيار طريقة التنفيذ التجريبي أو المرحل أو التنفيذ الكامل، فمن الضروري الشروع بنهج واضح لإدارة المشروع طوال فترة تنفيذ المشروع. ويجب أن تحتوي خطة إدارة المشروع التي تم الاتفاق عليها رسمياً من قبل فريق العمل ومجموعة إدارة المشروع على مجموعة محددة من المهام المترابطة ومعالم للحدث التي يمكن أن تساعد فريق العمل ومجموعة إدارة المشروع على تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم وضبط تنفيذ المشروع. العناصر الرئيسية لخطة تنفيذ المشروع مدرجة في الملحق B، القسم ٥.

٧. المعايير والأدوات المتاحة للمساعدة في تنفيذ النافذة الواحدة

عند تنفيذ النافذة الواحدة ، تشجع الحكومات والأطراف التجارية بقوة مراعاة استخدام التوصيات والمعايير والأدوات الموجودة والتي تم تطويرها على مدى السنوات الماضية من قبل الوكالات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا والأونكتاد ومنظمة الكمارك العالمية والمنظمة البحرية الدولية، منظمة الطيران المدني الدولي والمحكمة الجنائية الدولية. تم وصف بعض الارشادات في هذه السلسلة في المرفق (د).
فإن استخدام المعايير والأدوات الحالية سوف يساعد على ضمان أن النظم التي وضعت لتنفيذ النافذة الواحدة هي أكثر عرضة لتكون متوافقة مع تطورات مماثلة في بلدان أخرى، واستطاعوا أيضاً المساعدة في تبادل المعلومات بين هذه المرافق والنافذة الواحدة على مر الزمن. إضافة الى إن استخدام أدوات القائمة وأفضل الممارسات تساعد على تقليل التكلفة الإجمالية للتنفيذ حيث أن المشروع سيكون بالاعتماد على العمل المنجز بالفعل من قبل المنظمات بموجب المعايير الدولية.

٨. العوامل الرئيسية في إنشاء نظام النافذة الواحدة الناجح

أن عرض وتنفيذ مفهوم النافذة الواحدة الناجح يعتمد على المدى الكبير لبعض الشروط المسبقة وعوامل النجاح التي تختلف من بلد إلى بلد ومن مشروع الى مشروع. أن القسم الأخير من هذه المبادئ التوجيهية يدرج بعض عوامل النجاح التي تم خلاصتها من قبل فريق عمل إجراءات التجارة الدولية CEFACT / (ITPWG / TBG15). خلال استعراض عمليات تشغيل وتطوير النافذة الواحدة في مختلف البلدان . لم يتم ترتيب هذه العوامل في أي ترتيب معين، لتفاوت المواقف في البلدان إضافة الى أختلاف نطاق عمليات التنفيذ إلى حد كبير. على الرغم من أن العديد من النقاط سبق ذكرها في هذه المبادئ التوجيهية، لكن تم تكرارها هنا لغرض استكمالها والتأكيد عليها .

٨-١ الإرادة السياسية

أن وجود إرادة سياسية قوية من جانب كل من الحكومة والاطراف التجارية لتنفيذ النافذة الواحدة هو من أهم العوامل الحاسمة لنجاح تقديم المشروع . وأن تحقيق هذه الإرادة السياسية يتطلب النشر السليم للمعلومات الواضحة والموضوعية عن الأهداف والمقتضيات الضمنية والفوائد والعوائق المحتملة في إنشاء النافذة الواحدة . أن توفر الموارد اللازمة لإنشاء النافذة الواحدة يرتبط في كثير من الأحيان ارتباطاً مباشراً بمستوى الإرادة السياسية والالتزام بتنفيذ المشروع. وأن تأسيس الإرادة السياسية اللازمة للمشروع هي حجر الأساس الذي تستند عليه كل عوامل النجاح الأخرى .

العدد :
التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

٨-٢ وكالة رائدة قوية

ما يتعلق بالحاجة إلى إرادة سياسية هو اشتراط وجود هيئة قوية وحاذقة ذات صلاحيات واسعة تعمل على إطلاق المشروع وتحقيقه حتى أتكامل مراحل التنمية المختلفة. ويجب أن تتمتع بالدعم السياسي الكافي والسلطة القانونية والموارد المالية والبشرية وترتبط مع مجتمعات الأعمال التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري أن يكون هناك شخص متنفذ داخل الهيئة يتولى قيادة المشروع.

٨-٣ الشراكة بين الحكومة والاطراف التجارية

أن النافذة الواحدة هي نموذج عملي للتعاون بين المؤسسات الحكومية وكذلك بين الحكومة والاطراف التجارية. وهو يمثل فرصة جيدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء وتشغيل النظام. ونتيجة لذلك، ينبغي دعوة ممثلين عن القطاعين العام والخاص المعنيين للمشاركة في تطوير النظام منذ البداية، ويجب أن تكون المشاركة في جميع مراحل المشروع من التقديم الأولي لأهداف المشروع، التحليل الموقعي، تصميم المشروع لغاية نهاية التنفيذ. يعتمد النجاح النهائي للنافذة الواحدة بشكل كبير على المشاركة والالتزام والاستعداد من قبل هذه الاطراف من أجل ضمان أن يصبح النظام ميزة قياسية لعملياتها التجارية.

٨-٤ إنشاء حدود المشروع الواضحة وأهدافه

كما هو الحال مع أي مشروع، يساعد وضع أغراض وأهداف واضحة ومحددة للنافذة الواحدة منذ البداية في توجيه المشروع خلال مراحل التنمية المختلفة. ويجب أن تستند هذه العملية إلى تحليل دقيق لاحتياجات وطموحات وموارد أصحاب المصلحة الرئيسيين، وعلى البنى التحتية الموجود والمناهج الحالية وإلى تقديم المعلومات ذات الصلة بالتجارة إلى الحكومة. كما ورد سابقاً، يجب أن يشمل التحليل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين من القطاعين الحكومي والتجاري. بشكل عام، يجب اعتبار النافذة الواحدة كجزء من الاستراتيجية الشاملة للبلاد لتحسين تسهيل التجارة.

٨-٥ حسن المعاملة وأمكانية الوصول

أن إمكانية الوصول وحسن المعاملة هي أيضا من العوامل الرئيسية لنجاح مشروع النافذة الواحدة. يجب إنشاء تعليمات تشغيل شاملة ومبادئ توجيهية للمستخدمين ومكتب مساعدة وخدمات دعم المستخدم بما في ذلك التدريب، وخاصة في المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع. يمكن أن يكون مكتب المساعدة وسيلة مفيدة لجمع المعلومات وردود الافعال على مواطن الصعوبة والاختناقات في النظام، وهذه المعلومات يمكن أن تكون أداة قيمة في زيادة تطويره أن حاجات وأهمية الدورات التدريبية العملية للمستخدمين لا يمكن توكيدها خصوصا في المرحلة الاولى لتنفيذ المشروع. ومن المهم أيضا معالجة المتطلبات المتعددة اللغات في بعض الدول.

ومن الضروري أن يكون تصميم النظام منسجم مع قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواقعية للبلد أو الإقليم الذي سيعمل فيه، مع مراعاة التطورات التكنولوجية المستقبلية المحتملة في هذا المجال، وأن يكون الحد الأقصى من عدد المستخدمين قادرين على الاستفادة من النافذة الواحدة من لحظة انطلاق العمل به. في بعض الحالات قد يتطلب الأمر استخدام النظام الورقي أو النظام المزدوج ورقي / الالكتروني ومن هنا يكون التصميم خاص بمنطقة جغرافية معينة وتكون ساعات الدخول الالكتروني محدودة.

٨-٦ البيئة القانونية الداعمة

إن إنشاء البيئة القانونية الداعمة لمشروع النافذة الواحدة هو شرط مسبق لتنفيذ النافذة الواحدة. يجب تحديد القوانين ذات العلاقة والقيود القانونية وتحليلها بعناية. على سبيل المثال، التغييرات الحاصلة في التشريعات تكون هناك حاجة لها لغرض تسهيل تقديم البيانات الالكترونية وتبادلها و/ أو في نظام التوقيعات الإلكترونية، فضلاً عن ذلك قد تكون هناك



العدد :
التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

حاجة إلى التغلب على القيود المفروضة بشأن تبادل المعلومات بين السلطات والوكالات وكذلك الاعدادت التنظيمية لتشغيل نافذة واحدة وكذلك الحاجة الى دراسة القضايا القانونية المعنية بتفويض السلطة والتحويلات اللازمة لريادة الوكالة.

٧-٨ المعايير والتوصيات الدولية

أن تنفيذ النافذة الواحدة يستلزم بشكل عام تنسيق ومواءمة الوثائق التجارية ذات الصلة ومجاميع البيانات. وهذه الوثائق ونماذج البيانات يجب أن تستند إلى المعايير والتوصيات الدولية من أجل ضمان التوافق مع النظم والتطبيقات الدولية الأخرى ، وينطبق هذا حتى في حالة تصميم النافذة الواحدة للعمل به بدون استخدام نظام التبادل الإلكتروني للمعلومات . حين تتم المشاركة بالتبادل الإلكتروني للبيانات، وتنسيق وتبسيط وتوحيد جميع البيانات المستخدمة في التجارة الدولية تكون هذه الوسائل المتطلبات الأساسية لعملية تلقائية سلسلة لتشغيل النافذة الواحدة . وأن تنسيق البيانات المستخدمة من قبل العديد من المشاركين في النظام القديم قد تكون واحدة من أكبر التحديات لتنفيذ النافذة الواحدة آلياً . توصيات تسهيل التجارة للأمم المتحدة (مثل التوصيتين ١ و ١٨) تحتوي على معلومات قيمة لتنفيذ نظام النافذة الواحدة .

٨-٨ تحديد العقبات المحتملة

من الممكن أن جميع الأطراف سواء من الحكومة أو/ و الأطراف التجارية قد لا يرحبون بتنفيذ النافذة الواحدة ، وفي هذه الحالة ينبغي تحديد اهتمامات الجهات المعترضة ومعالجتها في أسرع وقت ممكن في المشروع. وينبغي تحديد تلك العقبات بشكل أنفرادي ، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الوضع المحلي . ومن الواضح أيضاً أن التكلفة ستكون عقبة كبيرة ولكن يجب معادلتها مع ما يترتب من الفوائد المستقبلية كما هو موضح في القسم ٤ . فمن المهم أن تكون العملية واضحة من حيث الآثار المالية المترتبة من المشروع ، بحيث يمكن اتخاذ قرار بشأن التنفيذ الكامل أو المرحل . كما وأن المسائل القانونية قد تشكل أيضاً مشكلة محتملة كبيرة.

٩-٨ النموذج المالي

يجب التوصل إلى قرار بشأن النموذج المالي للنافذة الواحدة في أسرع وقت ممكن في المشروع. ويكون أما عن طريق نظام التمويل الكامل من قبل الحكومة (مثل هولندا) أو بنموذج التمويل الذاتي(على سبيل المثال موريشوس). وكذلك بالامكان السعي الى إيجاد إمكانيات لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص إذا ما تم تفضيل هذا الأسلوب . أن الوضوح بشأن هذه النقطة يمكن أن يؤثر بشكل كبير على صناع القرار لدعم تنفيذ النظام.

١٠-٨ إمكانية الدفع

بعض مشاريع النافذة الواحدة (على سبيل المثال تايلند) تشمل نظاماً لدفع الرسوم الحكومية، الضرائب والاجور وتحملات مالية أخرى. وهذا النظام يكون ذا خاصية جذابة للغاية لكل من الحكومة والأطراف التجارية، وتزداد أهميته خاصة عند الحاجة الى مثل هذا النظام كونه مصدراً لزيادة الإيرادات. وتجدر الإشارة إلى أن إضافة خاصية الدفع على النظام عادة ما يتطلب قدراً كبيراً من العمل الإضافي مع التنسيق وخاصة في الامور الأمنية.

١١-٨ الترويج والتسويق

الترويج والتسويق في النافذة الواحدة مهم جداً وينبغي التخطيط له بعناية. او ينبغي أن تشمل الحملة الترويجية ممثلين عن جميع الجهات الحكومية الرئيسية والأطراف التجارية أصحاب المصلحة في المشروع ، لأن هذه الأطراف يمكن أن توفر معلومات قيمة عن توقعات وأنطباعات أوساط المستخدمين ويساعد على توجيه رسائل الترويج والتسويق. ويجب وضع جدول زمني واضح للتنفيذ والترويج عنه في المراحل الأولى لمشروع النافذة الواحدة كونه يساعد في التسويق للمشروع ومساعدة المستخدمين المحتملين لتخطيط عملياتهم ذات الصلة واستثماراتهم وفقاً لهذا الجدول الزمني. ويجب أن يحدد التسويق بشكل واضح الفوائد والفورات في التكاليف فضلاً عن نقاط معينة تتعلق بزيادة الكفاءة المستمدة من تنفيذ عملية النافذة الواحدة.



العدد :
التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

٨-١٢ استراتيجية الاتصالات

إنشاء آلية مناسبة تضمن استمرار علم جميع أصحاب المصلحة بأهداف وأغراض وغايات المشروع إضافة الى سير العمل والصعوبات ، سوف يخلق الثقة ويجنب كل انواع سوء الفهم الذي يمكن أن يؤدي إلى حل أي مشروع جيد . في هذا السياق، من المهم جداً التعامل مع توقعات أصحاب المصلحة بشكل صحيح، ويجدر بنا أن نتذكر القول المأثور في الأعمال وعود أقل ووفاء أكثر (وليس العكس). ومن المهم أيضاً أن نتذكر أن أصحاب المصلحة في كثير من الأحيان لا يتوقع المعجزات: حل المشاكل العملية البسيطة تخلق نوايا حسنة هامة لتذليل أي صعوبات في المشروع بمحاذاة طريق التنمية.

الملحق A

نماذج على النافذة الواحدة الحالية

خلال وضع هذه المبادئ التوجيهية، تم استعراض عدد من مشاريع النافذة الواحدة المطبقة حالياً (في إعداد هذه المبادئ التوجيهية، استعرض فريق عمل إجراءات التجارة الدولية تشغيل أو تطوير النافذة الواحدة في أستراليا، وجمهورية التشيك، فنلندا، اليابان، موريشيوس، هولندا، النرويج ، السويد، سنغافورة ، تايلاند ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) ، وفي الأدنى وصفاً لهذه النماذج المختارة .

موريشيوس: تسمح النافذة الواحدة في موريشيوس بتقديم التصريحات الكمركية ومعالجتها وعودتها إلكترونياً من خلال الشبكة التجارية ، وقد تم تطوير نظام الملكية التي وضعتها خدمات شبكة موريشيوس المحدودة بالتعاون مع خدمات شبكة سنغافورة المحدودة (التي تعمل الآن تحت اسم كريمسون لوجك). النظام هو تطبيق شبكة قائمة على التبادل الإلكتروني للبيانات التي تسمح بنقل الوثائق إلكترونياً بين مختلف الأطراف المشاركة في حركة استيراد وتصدير البضائع، وهي دائرة الكمارك ، والضرائب، والمخلصين الكمركين، وكلاء الشحن، وسطاء الكمارك، شركات مناولة البضائع ، وزارة التجارة والمشغلين داخل الميناء ، والمستوردين والمصدرين. و في المستقبل سيتم ربط البنوك على الشبكة التجارية للسماح بالدفع الإلكتروني للرسوم والضرائب عن طريق مقاصة موريشيوس الآلي ونظام التسوية (MACSS) بنك موريشيوس. وقد وفرت الشبكة التجارية أيضاً لدائرة الكمارك والضرائب فرصة للشروع في مشروع الحوسبة الرئيسي ، عن طريق تنفيذ نظام إدارة الكمارك (CMS)، التي يربط معها في العمليات والموافقة عليها، وتخليص البيانات الكمركية.

وقد تم تنفيذ نظام الشبكة التجارية في مراحل لضمان التغيير التدريجي السلس من الأساليب التقليدية، والقبول الأفضل لطريقة التعامل الجديدة مع الكمارك. بدأت المرحلة الأولى في تموز ١٩٩٤ وكانت الكمارك تتعامل بالتراخيص الإلكترونية لتسليم البضائع في الحالات التي لم تتطلب التفتيش الكمركي. وفي وقت لاحق، في كانون الثاني ١٩٩٥ تم إدخال المرحلة الثانية والسماح بالتقديم الإلكتروني لبيانات الكمارك البحرية (المنافيس) من قبل وكلاء الشحن. تم تقديم تسهيلات لتلبية متطلبات التصريحات الإلكترونية وتجهيز فواتير الدخول ضمن تنفيذ المرحلة الثالثة في عام ١٩٩٧. بحلول تموز ٢٠٠١ أضيفت وظائف إضافية في المرحلتين الرابعة والخامسة لتشمل نقل الحاويات من منطقة الميناء إلى محطات وكلاء الشحن ورخص الاستيراد / التصدير من قبل وكالات السيطرة بشكل متوالي. وعند إجراء التقييم تبين أن الشبكة التجارية قد خفضت معدل الفترة الزمنية لتخليص البضائع من حوالي ٤ ساعات الى حوالي ١٥ دقيقة للتصريحات الغير متقاضية ، مع تحقيق وفورات تقدر بحوالي ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.



العدد :

التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

أن الشبكة التجارية هي شراكة بين القطاعين العام والخاص من عدة وكالات تابعة لحكومة موريشيوس، وغرفة تجارة وصناعة موريشيوس وكريسمون لوجك (الشركة الشريكة التي تشغل النسخة الخاصة بها من الشبكة التجارية في سنغافورة) وتسد جميع الخدمات على أساس الدفع عند الاستخدام ، بالإضافة إلى التسجيل الأولي وإنشاء رمز لكل مستخدم . الأهم من ذلك ، فإن المشروع هو من مشاريع الاكتفاء الذاتي ويحقق ما يكفي من الموارد لذلك للمضي قدماً في زيادة الاستثمارات في مجال الحكومة الإلكترونية داخل البلد. وكذلك تم شراء نظام شبكة موريشيوس التجارية وتكييفها من قبل غانا لغرض احتياجاتها الداخلية .

موقع لمزيد من المعلومات: <http://mns.intnet.mu/projects/tradenet.htm>

السويد: نظام النافذ الواحدة السويدية والمعروفة باسم "مكتب الكمارك الفعلي" (VCO)، ويسمح بالتصريحات الكمركية الإلكترونية وتطبيقات الحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير وتراخيص المنتجات الاستراتيجية لكلا من الاستيراد والتصدير . ويمكن دمجها في نظام التجار ورجال الأعمال ويتم التحديث تلقائياً لتغييرات أسعار صرف العملات ، ورموز(شفرات) التعرفة ومعدلات الرسوم الكمركية. تضم النافذة الواحدة أيضاً جميع الأنظمة المتعلقة بالتجارة ويمكن أن يزود التجار بالتحديثات التلقائية على التغييرات عبر الإنترنت و / أو خدمات الرسائل القصيرة. ويعرض VCO أيضاً عروض الدورات التدريبية التوافقية وإمكانية تخصيص وإنشاء مكاتب كمركية شخصية والتي تحتوي على جميع المعلومات والعمليات التي يستخدمها كل تاجر، وإيجاد صلة الى احتياجاتها وما يرغب بها.

يمكن معالجة تصريحات الاستيراد والتصدير على حد سواء عبر شبكة الإنترنت وedifact. يتم تجميع كافة الخدمات على صفحة النافذة الواحدة VCO الإلكترونية ، وتتوفر حالياً أكثر من ١٥٠ خدمة إلكترونية. وقد تم دعم المعلومات والإجراءات على VCO بعشر لغات مختلفة.

وقد تم أشراك الكمارك السويدية (وهي الوكالة الرائدة)، والمجلس السويدي للزراعة، المجلس الوطني للمعارض ، ودائرة التفتيش الوطنية للمنتجات الاستراتيجية والشرطة وأدارة الضرائب الوطنية ودائرة الإحصاء السويدية في النظام القائم حالياً.

عند استخدام العميل التصريح الكمركي الإلكتروني سوف يحصل على رد في غضون ٩٠ ثانية. وأذا تستغرق العملية وقتاً أطول، فإن التاجر لديه خيار بتلقي التحديثات المتكررة على تقدم المعاملات عبر الرسائل النصية القصيرة والبريد الإلكتروني. وقد أظهرت ردود الافعال التجار بأن ٨٠% منهم وجدوا أن مكتب الكمارك الفعلي يوفر الوقت و٥٤% يوفر نسبة من الأموال مباشرة ، و٧٢% زيادة المرونة و٦٥% وجدوا أن جودة وسرعة الخدمة قد تحسنت. وكانت الكمارك قادرة على خفض التكاليف في نفس الوقت وزيادة كفاءة الإجراءات الداخلية و تحويل الموارد للأنشطة الأساسية.

وقد تم تطوير نظام النافذة الواحدة بشكل مستمر كنتيجة طبيعية لسياسة الحكومة السويدية للشفافية والتفاعل مع قطاع الأعمال والمواطنين. وقد عملت الكمارك مع السلطات الشريكة الأخرى على تطوير هذا النظام على أساس الحاجة وطلبات الأطراف التجارية الداخلية والخارجية على حد سواء. وقد تم تمويل النظام بالكامل من الحكومة وجميع الخدمات مجانية.

مصدر لمزيد من المعلومات: http://www.tullverket.se/TargetGroups/General_English/frameset.htm

هولندا: أن النافذة الواحدة في مطار شيفول تسمح بتسليم بيانات الحمولة الكترونياً عن طريق شركات الطيران الى الكمارك. يتم توفير المعلومات عن طريق الاطراف التجارية إلى الكمارك الى نظام VIPPROG الذي تم أنشاءه من قبل الكمارك . أن نظام VIPPROG هو تطبيق الكتروني لشبكة تستند على EDI التي تسمح بالمرور الإلكتروني لرسائل وكلاء الشحن ، الرسالة القياسية التي حددتها منظمة الاياتا IATA المتوفرة في نظام سيتا / لمنظمة الاياتا (اتحاد النقل الجوي الدولي) . تنتقل المعلومات من نظام سيتا عبر نظام "Cargonaut" وهو نظام تابع لمنظمة قطاع خاص ، وقد أعطت شركة الطيران ترخيص لـ 'Cargonaut' لتزويد الكمارك بالمعلومات وبدورها تقوم الكمارك بدفع اجوراستخدام وصيانة نظام Cargonaut .



العدد :

التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

واعتمدت النافذة الواحدة على التعاون مع وكالات التنفيذ الأخرى الذي نتج عنه إنشاء ما يسمى "نقطة تخليص البضائع" (CCP) في عام ١٩٩٤. تأسست لتحسين عملية نقل البضائع عن طريق وكالات تنفيذ مختلفة. ويستند CCP على اتفاقية بين الكمارك وعشرة وكالات تنفيذ أخرى واطراف تجارية. وتشمل وكالات التنفيذ الأخرى دائرة الهجرة ومفتشية العناية الصحية، وشعب عديدة من المفتشية العامة للنقل، الأشغال العامة وإدارة المياه، ومفتشية حماية الصحة والصحة العامة البيطرية، دائرة التفتيش الوطنية للتربية واللحوم وإدارة وقاية النباتات. وتتم إدارة CCP من قبل الكمارك.

من أجل أن تكون هذه الوكالات قادرة على إعطاء معلومات ذات صلة الى وكالات تنفيذ أخرى الذين هم بحاجة لها لأنجاز مهامهم تقوم هذه الوكالات بتزويد الكمارك بملف المخاطر التي على أساسه تقوم الكمارك بتحليل المعلومات وتميرها إما إلكترونياً أو ورقياً إلى الوكالات الأخرى. وتقوم الوكالات الأخرى بإبلاغ الكمارك في المقابل اذا كانوا يريدون التحقق من السلع. إذا كان هناك أكثر من وكالة (بما في ذلك الكمارك) تريد الاطمئنان على السلع، تتولى CCP تنسيق التدقيق من جميع الوكالات المعنية. والهدف من ذلك هو منع تكرار عملية الفحص التي من شأنها عرقلة العملية اللوجستية.

أن مجال نشاط الكمارك الهولندية لا يقتصر على تحصيل الرسوم، بل يشارك أيضاً بالسيطرة على الاستيراد والتصدير ونقل البضائع خلال فرض حظر أو قيود، أو إجراءات مراقبة على بعض السلع مثل المخدرات والأسلحة والنفائيات والمواد الثقافية والمواد الخطرة. أن التشريع في هذه المجالات بشكل رئيسي مسؤولية وزارات أخرى. في عام ١٩٩٦ ابرمت مذكرات تفاهم مع مختلف الوزارات أو الدوائر المعنية بمنح أحكام للكمارك لتنفيذ الضوابط نيابة عن وكالات متنفذة أخرى.

وقد أظهرت التجارة بأنها داعماً كبيراً لهذا النهج التعاوني. لكن فوائد التجارة تكون بطيئة قليلاً في مجال الخدمات اللوجستية في الشحن الجوي وخفض تكاليف العاملين فيما يتعلق بتقديم التصاريح الاجمالية وغيرها من الوثائق. وقد أدت على مر السنين الى عمل ترتيبات بين الكمارك والأطراف التجارية لغرض تسليم المعلومات قبل وصولها على أساس طوعي، وقد أدى ذلك الى التسريع في عمليات تخليص البضائع. أن ميزة النافذة الواحدة للكمارك هي أن لديها إلى حد ما نظرة شاملة مسبقة عن الشحن الجوي القادم وقبل الوصول.

وفي المستقبل القريب ستقدم الكمارك الهولندية نظاماً جديداً يسمى "binnenbrenge Sagitta" يسمح بتقديم التصاريح الاجمالية مسبقاً (قبل الوصول) الى الكمارك، وسيكون تقديم معلومات بواسطة سلطات الميناء من خلال نظام أو مباشرة أمراً ممكناً. سيربط النظام أيضاً مع أنظمة الكمارك الأخرى، وهذا ما سيجعله ممكناً لتقديم التصاريح الكمركية. هذا النظام الجديد الذي تم عرضه في ٢٠٠٤ سيكون شاملاً لانحاء البلاد كافة. وبالتالي فإنه يجعل النظام المحلي (VIPPROG) زائداً عن الحاجة.

الولايات المتحدة الأمريكية : كان المفهوم الأولي لنظام بيانات التجارة الدولية (ITDS) هو عن حصيله فريق العمل الخاص (فريق البيئة التجارية الآلية المستقبلية (FACET)). وكان الهدف من تشكيل هذا الفريق هو لدراسة إجراءات عمليات التجارة الدولية الحكومية وتقديم توصيات عن أتمنة الكمارك في المستقبل. ومن ضمن التوصيات الرئيسية للفريق استخدام نفس البيانات لعمليات الاستيراد والتصدير ودمجها مع الرقابة الحكومية على معاملات التجارة الدولية. وبناءً على تقرير فريق العمل وجه نائب الرئيس وزارة الخزانة الأمريكية بتأسيس مكتب مشروع نظام بيانات التجارة الدولية ITDS. ويعمل المكتب بمساعدة مجلس ادارة الوكالات ويضم ممثلي الكمارك (CBP)، الوكالات الحكوميه المشاركة (PGA)، الرقابة الحكومية، وقسم المتعاقدين (المستشارين). وعقد مشاورات مكثفة وتواصل مع الوكالات الحكومية المشاركة وقطاعات الصناعة التجارية.

كان من أحد أهداف مكتب المشروع الأولى هو القيام بدراسة النظم التشغيلية للوكالات الحكومية المعنية وبيان متطلبات المعلومات. وقد تحقق ذلك من خلال المسوحات والاستبيانات. واستعرض المكتب كل النماذج المطلوبة من قبل مختلف الوكالات مختلفة وجمعها في قائمة جرد عناصر البيانات التي تم جمعها من الوكالات التجارية. وأظهرت القائمة البيانات



العدد :

التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

المخزونة المتكررة والزائدة عن الحاجة والتي تم جمعها من قبل الوكالات التجارية في أكثر من ٣٠٠ شكل مكونة من ما يقارب من ٣٠٠٠ حقل من حقول البيانات. وكان أكثر من ٩٠٪ من هذه المعلومات زائدة عن الحاجة. ومن خلال عملية التحليل والمواءمة وقد أنشأ نظام ITDS مجموعة البيانات الموحدة (SDS) المؤلف من أقل من ٢٠٠ عنصر من البيانات. هذا يشكل تناقض حاد مع حقول البيانات ٣٠٠٠ الأصلية.

وقد درس الفريق أيضا الاتجاهات الناشئة في مجال التجارة والتكنولوجيا العالمية، والعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار مثل عولمة الأعمال التجارية، و المعايير القياسية التجارية الحاصلة في مجال الأعمال التجارية، والتبادل السريع للمعلومات التي أصبحت ممكنة من خلال شبكة الإنترنت.

بموجب قانون التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) أقتضت تجربة مفهوم ITDS الى تولي نموذج مبدئي آلي للتجارة في أمريكا الشمالية. وهذا النموذج الآلي (NATAP) هو عبارة عن جهد مشترك مع كندا والمكسيك، وأن كان محدود النطاق، برهن على أنه من الممكن تحقيق أهداف نظام بيانات التجارة الدولية بشأن مجموعة بيانات موحدة لوكالات متعددة في مجالات الاستيراد والتصدير وعمليات النقل العابر. وأظهرت بوضوح استخدام شبكة الإنترنت كتكنولوجيا الاتصالات. بالإضافة إلى النموذج الآلي (NATAP)، عملت كمارك الولايات المتحدة (CBP) النموذج المبدئي للتجارة الدولية (ITP) مع المملكة المتحدة. وبما أن هذين النموذجين متعددي الأطراف وكلاهما يكشفان عن الحاجة إلى مؤامة وتوحيد الاجراءات الدولية لتحقيق المزيد من التسهيلات والكفاءة.

بعد مشاورات مكثفة مع المجتمع التجاري والوكالات المشاركة أصدر مكتب مشروع ITDS تقرير أولي عن تصميم نظام ITDS. تضمن تقرير التصميم الأولي: مفهوم عمليات التشغيل، تحليل التكاليف والفوائد، وإدارة الوضع، نماذج البيانات، العمليات، سير العمل، المعايير، البنية التحتية الفنية، النماذج المرجعية، متطلبات المستخدم العملية. وتزامناً مع عمل مكتب مشروع ITDS سمي تطور نظام الكمارك الآلي الجديد بـ (البيئة التجارية الآلية (ACE)). كان هناك تصور أن نظام (ACE) ونظام (ITDS) كانا في تنافس، مما أدى إلى بعض التأخير، وهذا التنافس الملحوظ بين تطوير النظامين تم حله، حيث أعتبر ITDS جزء من ACE. ويتم تحديث مكونات من تقرير التصميم الأولي لنظام ITDS لتعكس هذه التغييرات.

لاحظ العوامل الرئيسية في المادة ٨ من هذه المبادئ التوجيهية التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتصميم وتطوير وتنفيذ نظام نافذة واحدة ناجح. وفيما يلي ملخص تجربة ACE / ITDS مع هذه العوامل:

الإرادة السياسية والمنظمة الرائدة: مع بداية مهمة فريق عمل FACET، طلب نائب الرئيس، واستمرار تأييد كمارك الولايات المتحدة لنظام (ITDS / النافذة الواحدة) كان هناك اتجاه واضح من أعلى المستويات الحكومية لنظام بيانات التجارة الدولية ITDS. وأن أي التباس كان موجودا في صياغة مفاهيم النظام من البداية اختفى وحل محله التزام واضح للمضي قدما في إنجاز العمل. ويمثل مجلس الإدارة الوكالات التجارية الرئيسية التي تقود وتدير ITDS.

الشراكة بين الحكومة والأطراف التجارية: تم توحيد نظام بيانات التجارة الدولية ITDS مع تصميم وتطوير وتنفيذ نظام الكمارك الآلي الجديد الذي عرف بـ (البيئة التجارية الآلية (ACE)). وأن نظام ACE شكل شبكة دعم التجارة (TSN). وهي شبكة واسعة تضم أكثر من ٣٠٠ ممثل من المجتمع التجاري التي تجتمع مرتين في السنة لكلا من اللجان الفرعية والجلسة العامة. وهناك لجنة فرعية خاصة بـ ITDS برئاسة مشتركة من ممثلي المجتمع التجاري والحكومة. وأن جميع القرارات المتعلقة ITDS يتم تدقيقها من قبل هذه اللجنة الفرعية.

إنشاء أهداف وحدود واضحة: إن الهدف العام من نظام البيانات التجارية الدولية ITDS واضح، متكامل، نظام على نطاق حكومي واسع للتجارة الدولية. في حين أن هناك رؤية طويلة الأمد حول تصميم وتنفيذ النظامين ACE / ITDS في مراحل تدريجية بشكل متزايد ومتحكم فيها.

العدد :
التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

حسن المعاملة وإمكانية الوصول: أن نظام البيانات التجارية ITDS لم يستبدل بأنظمة وكالات محددة. وأن الغرض منه هو ليكون بمثابة أداة لجمع ونشر واستخدام البيانات في الشبكة من جميع الوكالات المشاركة. وفي بعض الحالات، يقوم بنقل بيانات محددة لوكالة الى نظام وكالة موجود (كوسيط). وفي حالات أخرى، هناك وكالات لديها انتقائية وقدرة على التجهيز في نظامي ACE / ITDS (الموحدين). وقد استخدمت ACE / ITDS أيضا تكنولوجيا الإنترنت لتطوير بوابة إلكترونية لوكالات للوصول إلى بيانات ACE / ITDS لغرض مراجعة وتحديث تقارير العمل.

البيئة التمكينية القانونية: أن من الأمور الحتمية التي لا يمكن تجنبها هي تكوين الاعتبارات القانونية. ومن بين هذه الاعتبارات هي إيجاد سلطة جمع وتبادل البيانات وأمكانية الوصول إليها. كلما تبرز مسائل قانونية، يتم معالجتها من قبل الوكالات المشاركة (PGA). وتتم أيضاً موافقة ACE / ITDS و PGAs على مذكرة تفاهم مفصلة تتضمن المسؤوليات، وعمليات التشغيل، تفاصيل مراحل العمل، ومتطلبات البيانات، الخ.

المعايير والتوصيات الدولية: نظامي ACE / ITDS سوف يكونان متوافقين مع البيانات والمعايير الدولية والرسائل التي وضعتها منظمة الكمارك العالمية (WCO)، UN / CEFAC، و ISO. وقد شارك ممثلو ACE / ITDS بشكل فاعل في نموذج البيانات الكمركية ونمذجة البيانات، ومجاميع العمل الفريدة لمراجع الشحن (UCR). منظمة الكمارك العالمية بالإضافة إلى ذلك، فإن ACE / ITDS تتابع عن كثب اتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط ومواءمة الإجراءات الكمركية وملحقه المبادئ التوجيهية لتطبيق تقنية المعلومات والاتصالات التي وضعتها منظمة الكمارك العالمية. وعندما تم تحديد PGA لمتطلبات المعلومات، تم وضع مخططات عناصر البيانات حسب نموذج منظمة الكمارك العالمية. وإذا لم يتم تضمين عنصر في نموذج بيانات منظمة الكمارك العالمية، تتخذ الإجراءات المناسبة مع منظمة الكمارك لضمان إدراج بيانات الوكالات في نموذج المنظمة.

الترويج، التسويق، استراتيجية الاتصالات: يجرى الترويج والتسويق و استراتيجية الاتصالات على مستويين مع الحكومة والمجتمع التجاري، وعلى كلا الصعيدين المحلي والدولي. وتعد ورش عمل للوكالات لتغطية مجموعة المواضيع التالية: ورشة التكامل التمهيدية لـ ACE / ITDS (سير عملية متطلبات PGA من خلال المشاركة في ACE / TDS)، ورشة عمل نطاق ACE / ITDS (تعريف ACE / ITDS من منظور العملية التجارية)، ورش عمل تحليل العمليات التجارية (مناقشة كيفية توثيق الوكالات المشاركة PGAs لعملياتها التجارية مع التركيز على العمليات الجارية والمستقبلية)، تنسيق البيانات (توفير المعلومات المتعلقة بتحليل متطلبات المعلومات على المستوى النوعي)، مفهوم العمليات (فهم أنماط تفاصيل الوكالة المتعلقة بمذكرة التفاهم)، ورشة عمل الميزانية (فهم وتخطيط الاعتبارات المالية لـ ACE / ITDS المؤسسة على احتياجات التشغيل المتوقعة). وأستفاد ACE / ITDS أيضا من الفرص للتنقيف والترويج عن نظام نافذة واحدة عن طريق الحضور والتحدث في مختلف المؤتمرات وورش العمل ولقاءات الحكومة والجمعيات التجارية على المستويين المحلي والدولي.

تحديد العقبات المحتملة:

• **الإلتزام بالموارد:** يجب على الوكالة الرائدة على وجه الخصوص والوكالات المشاركة PGA أن تلتزم بالموارد المالية والبشرية إذا ما أريد نجاح تنفيذ نظام النافذة الواحدة. وغالباً ما تدرج الوكالات (PGA) مسؤوليات ITDS كواجبات إضافية.

• **الكلفة:** وهي عامل كبير. لحسن الحظ فإن أتمتة الكمارك CBP تخضع لإعادة تصميم كاملة بموجب تحديث الكمارك. تم ادراج كلفة التصميم وتطوير وتنفيذ النافذة الواحدة ضمن عملية تحديث الكمارك. وتراعي البلدان عند تنفيذ النافذة الواحدة وجوب إجراء تحليل شامل لعائدات الكلفة. وأن أحد الاعتبارات الهامة للكلفة هو كلفة تصميم وتنفيذ وصيانة أنظمة الوكالة الخاصة بأراء مفهوم النافذة الواحدة. وهذا عامل لكل من الحكومة والتجار الذين يجب أن يحافظوا على الملفات المختلفة، المعايير والنظم لتلبية متطلبات الوكالة المختلفة.



العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٠ / ٢٠

• إدراك الهدف أو الدافع: خلال وضع مفهوم النافذة الواحدة، قد يتكون لدى الوكالات الانطباع الخاطئ بأن الوكالة الرائدة تحاول الاستيلاء والهيمنة على عملية التجارة الدولية. ويجب معالجة هذا الانطباع في وقت مبكر من مرحلة أعداد المفهوم ، والايضاح بأن الوكالة الرائدة لها دورها ومسئولياتها وتهتم بتحسين العملية وليس الهيمنة عليها .

• المقاومة الثقافية للتغيير: وهذه لا تقتصر على النافذة الواحدة. أي تغيير جذري لأي عملية ، مثل النافذة الواحدة سوف تواجه مقاومة. وأن هناك طريقتان للحد من هذه المقاومة هما التوعية والاحتواء. وغالبا ما تركز إدارة موظفي الوكالة على وظيفتها الخاصة في عملية التجارة . يتعين على رواد النافذة الواحدة التأكيد على أهمية دور الوكالة في عملية التجارة الدولية بشكل عام . وينبغي بذل مزيد من المحاولات لإعادة تركيز مهمة الوكالة على أوسع النطاق من أمن وحماية المجتمع والبيئة، الخ

• متطلبات البيانات: تطوير مجموعة البيانات القياسية أمر بالغ الأهمية لتحقيق الكفاءة في النافذة الواحدة . في تعريف البيانات، ينبغي الحرص على ضمان أدرج متطلبات معلومات الوكالة في مجموعة البيانات القياسية. وهناك اعتبار آخر من ناحية التكلفة والتكنولوجيا هو تكامل البيانات القياسية الدولية في الأنظمة القديمة الحالية. على وجه التحديد، يجب تطوير المنهجيات لعبور المعايير الجديدة الى معايير النظم القائمة وخطة لانتقال الأنظمة القديمة إلى المعايير الجديدة.

مصادر للحصول على مزيد من المعلومات:

<http://www.itds.treas.gov>

<http://www.cbp.gov>

الملحق B

خطوات عملية في تخطيط تنفيذ النافذة الواحدة

أن تنفيذ النافذة الواحدة هو مهمة كبيرة، تنطوي على العديد من أصحاب المصلحة والتي تتطلب التزام من كل الجهات المشاركة من الحكومة وقطاع الأعمال التجارية . لذلك من الضروري تبني طريقة ممنهجة من البداية. وتناقش بعض الخطوات الرئيسية في أدناه:

١. تطوير المفهوم الأولي للنافذة الواحدة

أن العمل الجاد على إنشاء النافذة الواحدة في بلد ما غالبا ما يبدأ بأعداد المفهوم أو إعداد ورقة مفاهيمية موجزة تستند على أبحاث تمهيدية ، وعلى الأرجح تعد من قبل السلطة الحكومية صاحبة السلطة أو من قبل وكالة أو منظمة خاصة قد تكون معنية بشكل كبير بالتنفيذ النهائي للمشروع. (لمناقشة الوكالة الرائدة المفضلة انظر القسم ٣,١). هذه الورقة تصف عادة الأهداف العامة والفوائد المحتملة من النافذة الواحدة، وتقدم نظرة عامة على ما سيتم مشاركته في تنفيذها. ان الورقة تركز عادة على المسائل العملية ذات الصلة، وتتجنب المصطلحات الفنية المفرطة وتناقش بعمق المفاهيم التقنية . من المهم أن نفهم الهدف من هذه الورقة المفاهيمية هو تسهيل المناقشة الأولية حول هذا الموضوع والحصول على موافقة لإجراء دراسة أكثر تعمقا في الاحتياجات المطلوبة والمنهج ودراسة الجدوى . ولم يقصد أن تكون عملية التوصل إلى اتفاق لتنفيذ النافذة الواحدة في تلك المرحلة.



العدد :
التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

٢. صنع القرار الأولي لدراسة الجدوى للنافذة الواحدة

بعد إعداد ورقة المفاهيم وذلك في إطار شراكة مفتوحة بين الحكومة والاطراف التجارية، يتم عادة تنظيم لقاء لممثلين رفيعي المستوى من جميع المنظمات ذات الصلة بالتجارة (وتشمل المنظمات التجارية النموذجية التي يمكن أن تشارك في دراسة الجدوى وهي الغرفة الوطنية للتجارة ورابطة المستوردين و/ أو المصدرين واتحاد الصناعة وجمعيات الأعمال وغيرها ، عندما تشمل النافذة الواحدة عنصر المدفوعات يجب أشراك البنوك والمؤسسات المالية الأخرى) والسلطات والوكالات الحكومية لمناقشة مفهوم النافذة الواحدة (على أساس ورقة المفاهيم). والهدف من هذا الاجتماع هو التوصل الى اتفاق على مفهوم المشروع والشروع في دراسة الجدوى التي من شأنها أن تشمل تحليل الاحتياجات التفصيلية والتقييم التقني. قد يستلزم الأمر محاولات ضغط كبيرة من خلف الكواليس لغرض الاقناع بالمشروع مع عمل ترويج للمشروع قبل الاجتماع، وذلك لضمان فهم المشاركين للمفهوم وأستمالتهم نحو الفكرة بشكل إيجابي . كما جاء في أماكن أخرى من هذه المبادئ التوجيهية، الإرادة السياسية لدعم تنفيذ النافذة الواحدة هي واحدة من الشروط المسبقة الأساسية لنجاحها.

على سبيل الفرض ، إذا تم التوصل إلى قرار إيجابي للمضي قدماً في دراسة الجدوى، ينبغي للاجتماع تشكيل " فريق إدارة المشروع" يتكون من كبار ممثلي الوكالات الرئيسية الذين سيشاركون مباشرة في تنفيذ واستخدام النافذة الواحدة. هذا الفريق يجب أن يمتلك القدرة على تخصيص أموال للمشروع، واتخاذ قرارات تخصيص الموارد ويفرض على المنظمات المعنية المشاركة في المشروع. يجب أن تصاغ مسودة "الأهداف والمسؤوليات والاختصاصات" لفريق إدارة المشروع مسبقاً واستحصال الموافقة عليها في الاجتماع .

ويجب أن يشكل الاجتماع فريق المهام متكون من ممثلين فنيين وأدريين مناسبين من الوكالات الرئيسية، لتولي مسؤولية تنفيذ العمل التنظيمي والتنفيذي المطلوب للمشروع. مرة أخرى، مسودة "الأهداف والمسؤوليات والاختصاصات" وثيقة يتعين صياغتها لفريق المهام مسبقاً وأستحصال الموافقة عليها في الاجتماع.

٣. عملية دراسة الجدوى

أن دراسة الجدوى هي العنصر الأساس لإنشاء مشروع النافذة الواحدة الكلي . ينبغي أن تحدد الدراسة المدى المحتمل للنافذة الواحدة، ومستوى وطبيعة الطلب، والسيناريوهات المحتملة للتنفيذ ، أحتمالات وطبيعة التنفيذ التجريبي، الموارد المطلوبة (المالية والبشرية والفنية... وغيرها) والفوائد المحتملة والمخاطر والإطار الزمني والتنفيذ وسترراتيجية الإدارة من المستحسن أن تستند هذه الدراسة أن يستند على المقابلات المباشرة مع الجهات الرئيسية في كل من الحكومة والاطراف التجارية، وتستكمل بالاستبيانات الخاصة بالمشروع وذلك بجمع معلومات من أوسع نطاق من المشاركين والمستخدمين المحتملين. **بعض المجالات الرئيسية التي تم تغطيتها في دراسة الجدوى قدمت في الملحق C.**

أن الهدف من دراسة الجدوى هو تزويد صناع القرار بالمعرفة العميقة في الخيارات المتاحة وعواقبها لكل جهة حكومية. وينبغي أن تقدم الدراسة التوصية على الخيار الأفضل والقابل للتنفيذ في البلد ، والطريقة التي سيتم بها التنفيذ (تنفيذ كامل أو على مراحل) والخطوات الممكنة للتنفيذ المرحل، وطبيعة ومدى التنفيذ التجريبي، وإمكانية تحصيل الإيرادات (الرسوم، الاجور الخ)، وتحديد 'مفتاح' التوصيلات والتوزيعات والجدول الزمني الموصى به للتطوير والتنفيذ.

ومن المهم أن نؤكد هنا أن إنشاء النافذة الواحدة لا يشترط وجود نظام حوسبة المعلومات متطور لاستلام وتخزين وتبادل المعلومات. وواضح لدينا ، أن تكنولوجيا المعلومات لها أثر إيجابي كبير على إمكانية تبادل المعلومات في سياق إنفاذ الواحدة وهذا الاجراء هو الأكثر شيوعاً في أمثلة انشاء النافذة الواحدة التي أستعرضت في المبادئ التوجيهية. ومع ذلك، فمن الممكن وضع دليل النافذة الواحدة ، حيث يتم تقديم الوثائق ذات الصلة في موقع مركزي واحد ويعاد توزيعها لاحقاً الى السلطة الحكومية أو الوكالة المعنية.



العدد :
التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

وينبغي أيضا ذكر أنه عند الاخذ بالاعتبار المتطلبات الفنية للنافذة الواحدة، يجب مراعاة أهمية النظام القديم والاستثمارات الموجود فيه، بالرغم من أنه تستلزم الضرورة أحيانا استبدال هذه الأنظمة واتباع منهج عملي لمشاركة وتبادل المعلومات بين الوكالات الذي قد يكون أمراً جيداً لإنشاء البوابة مركزية أو المداخل.

٣-١ الاستعانة بالاستشاريين

أن القرارات يجب أن تتخذ بشأن ما إذا كان ينبغي إجراء دراسة الجدوى بكاملها من قبل فريق عمل المشروع ذاته أو التعاقد مع طرف ثالث. وأن الميزة الرئيسية لتوظيف استشاريين خارجيين هي أن التقرير سيكون أكثر تركيزاً وأستقلاليةً. إضافة إلى أن المستشارين قد يضعون تعليقات وتوصيات يصعب على الوكالات الحكومية الفردية أن تقترحها (لأسباب سياسية أو غيرها). فضلاً عن أن المهارات والخبرة والوقت اللازم قد لا تكون متاحة لدى فريق العمل لإجراء التحليل ضمن الجدول الزمني المطلوب. ومع ذلك، فهناك ميزة سيئة رئيسية من القيام بالعمل من خلال استشاريين وهي النظر الى التقرير كجزء خارجي لا علاقة له بالجهات الرئيسية في المنظمة (قد تتم موافقة القليل من الجهات المشاركة على لتقرير أو لا يحظى بقبول كل الأطراف). أما الخيار الثالث هو توظيف مستشارين لمساعدة فريق العمل في إجراء دراسة الجدوى، ولكن يجب أن تكون السلطة والمسؤولية محددة لهذا الخيار. بشكل عام اعتماد النهج الفعلي سوف يتم تقريره على أساس الموارد المتاحة، والإطار الزمني للتقرير و الاعتبارات السياسية أيضا .

٤. اعتبارات يُوخذ بها في تقرير دراسة الجدوى:

ينبغي لفريق العمل النظر في نتائج دراسة الجدوى وأستحصال الموافقة عليها في نهاية العمل وتقديمها لمجموعة إدارة المشروع للبت فيها . وينبغي أن تأخذ هذه العملية الوقت الكافي ، كما أنه من الضروري أن تضمن الحد الأقصى من المشاركات والمدخلات والموافقة قبل صدور التقرير النهائي .

وبعد قبول الدراسة التي أعدها فريق العمل ومجموعة إدارة المشروع ، يطرح الخيار الافضل مع طريقة التنفيذ الى الجهات الحكومية والأطراف التجارية على نطاق واسع وذلك من خلال إقامة ندوة على المستوى الوطني .

حيث يمكن لفريق العمل و / أو المستشارين (في حالة اذا أوكل العمل مع طرف ثالث) تقديم نتائج البحوث والخيار المفضل للتنفيذ . وبعيداً عن أهمية تبادل الآراء والاتصالات الواضحة ، فإن هذه العملية تساعد على ضمان عدم غياب المجالات الهامة في التحليل وأن خيار النافذة الواحدة المقترح المتضمن التنفيذ التجريبي و / أو التنفيذ المرحل كان ذا قيمة ويحظى بدعم من أوساط المستخدمين قبل اتخاذ القرارات النهائية للتنفيذ .

٥. التنفيذ (التجريبي ، المرحل و / أو الكامل)

بغض النظر عما إذا تقرر أن يكون التنفيذ تجريبي أو على مراحل أو تنفيذ كامل ، فمن الضروري تبني منهج إدارة المشروع طوال فترة تنفيذ المشروع. أن خطة إدارة المشروع التي يجب أن يتم الاتفاق عليها رسمياً من قبل فريق إدارة المشروع وفريق العمل (يجب اتخاذ القرار بشأن استمرار مجموعة إدارة المشروع الاولي وفريق العمل بمهامها "كما هي" أو أن يعاد تشكيلهما (قد ترد توصية في هذا الشأن في دراسة الجدوى)) تتضمن مجموعة من المهام المترابطة الواضحة ومعالم الحدث التي يمكن أن تساعد فريق العمل وفريق إدارة المشروع على تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم وضبط تنفيذ المشروع . هناك العديد من الطرق الراسخة للإدارة ونظم برامجيات جيدة للمساعدة في هذه العملية. ويجب أن تحتوي خطة إدارة المشروع على الآتي :



العدد :
التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

• بيان واضح عن مدى وأهداف وغايات المشروع.

• بيان على أهم الإنجازات ومسؤولية التوزيع ، والجدول الزمني و معالم مراحل التنفيذ.

• تعريف أدوار ومسؤوليات المشاركين المتعددين ، بما في ذلك الموافقة الصريحة على تعيين شخص مسؤول عن المشروع (مدير المشروع) ومستوى سلطة هذا المدير.

• مميزات الإدارة والرقابة لمدير المشروع وحدود الصلاحيات وطريقة التواصل بين مدير المشروع، ومجموعة إدارة المشاريع وفريق العمل.

• استراتيجية واضحة للتواصل مع أصحاب المصلحة في المشروع والمستخدمين المتوقعين على أسس قياسية خلال التنفيذ بما في ذلك الموافقة على تحديد المعلومات التي يمكن التواصل بها مع أية مجموعة وبأي طريقة وعدد ترددها .

• ميزانية دقيقة للمشروع متفق عليها، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية. فمن الضروري أن يتم تخصيص الأموال والأفراد اللازمين لهذا المشروع منذ البداية.

• بيان صريح عن مخاطر المشروع (مثل التفتش في الميزانية، والتأخر في بعض الإصلاحات القانونية المطلوبة، الخ)، وخطة الاستجابة المتفق عليها (إلى أقصى حد ممكن) لإدارة هذه المخاطر، بما في ذلك خطط الطوارئ لمواجهة المخاطر عالية المستوى؛

• الاتفاق على معايير لقياس مدى نجاح المشروع.

• استعراض المشاريع المتفق عليها وآلية عمل دراسة النتائج المترتبة عليها لتوفير المراقبة المستمرة لسير المشروع والتعامل مع أية متغيرات قد تدعو الحاجة إليها في التنفيذ .

كما هو الحال مع تحليل الاحتياجات ودراسة الجدوى، يجب أن يتخذ قرار ما إذا كان العمل سينفذ من الموارد الداخلية أو الخارجية. في حالة العقود الخارجية، يجب أن تتوافق عملية العطاءات مع القوانين الحكومية النافذة والتي تختلف من بلد إلى آخر. والاشارة الى أن تكون العملية مفتوحة، لها معايير تقييم واضحة (نقاط) متفق عليها من قبل مجموعة إدارة المشروع قبل إصدار المناقصة (والمدرجة في وثائق المناقصة الفعلية)، وأن تضم لجنة المناقصات ممثلين من جميع المنظمات الرئيسية المشاركة في المشروع.

الملحق C

المكونات الرئيسية لدراسة الجدوى
ينبغي أن تشمل دراسة الجدوى المجالات التالية:

احتياجات المشروع وإمكانيات النافذة الواحدة

• دراسة المتطلبات الحالية والإجراءات ، وعمليات تقديم مستندات الشحنات المستوردة والمصدرة والعبارة ، والمعلومات إلى الحكومة إلى:



العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٠ / ٢٠

- تحديد السلطات الحكومية الرئيسية والوكالات التي من المحتمل أن تشارك في النظام؛
- تحديد المدى الذي يمكن من خلاله تنسيق وتبسيط هذه المتطلبات والإجراءات وتدقيق المعلومات والمستندات. على وجه الخصوص، وإيجاد الامكانيات لضمان تقديم الوثائق والمعلومات المفردة ؛
- الاخذ بنظر الاعتبار إمكانات النافذة الواحدة لمعالجة القضايا الأمنية التجارية؛
- التعرف على احتياجات المستخدمين المتوقعين، وخاصة فيما يتعلق بتصميم الخدمة النهائية والواجهات المرتبطة بها (سواء الإلكترونية أو المادية)؛
- مراعاة أساليب " الممارسات الافضل " في النافذة الواحدة القائمة. وقد يشمل ذلك زيارات الى النافذة الواحدة التشغيلية؛
- مراعاة ضرورة إجراء المفاتحة اللازمة لاستحصال الدعم السياسي اللازم للمشروع.

الجوانب التنظيمية

- دراسة الجانب التنظيمي الكلي للنافذة الواحدة المقترحة لتحديد ما يلي:
- أي السلطات الحكومية والوكالات التي ينبغي إشراكها ؛
- أي سلطة أو وكالة حكومية أو مؤسسة خاصة ينبغي أن تقود إدارة مشروع النافذة الواحدة ، الحكومة أو مالك خاص بموجب عقد حكومي أو من قبل القطاعات التجارية الخاصة (مزودي الخدمة).
- ما إذا تكون النافذة الواحدة مركزية أو لامركزية.
- هل ينبغي أن تكون برنامجاً فاعلاً أو غير فاعل .
- هل يتحتم أن يكون نظام الدفع جزء من نظام النافذة الواحدة.
- هل تكون المشاركة في النظام طوعية أم إلزامية.
- هل ملامح المخاطر المشتركة وتقييم الالتزام والادعان تكون جزءاً من النظام وهل ينبغي إبرازها و / أو مشاركتها؛
- من يتحمل المخاطر إذا / عندما تحصل حالة أخفاق أو فشل .

الموارد البشرية والتدريب

- استعراض وتوثيق الموارد البشرية العاملة في الجهات الحكومية المعنية والوكالات لتطوير وتشغيل المشاريع وتنفيذها، ومراعاة التدريب وزيادة التوظيف ومتطلبات الإدارة المتعلقة بتنفيذ النافذة الواحدة.

الشؤون القانونية

- مراجعة القضايا القانونية والتشريعات الخاصة وقوانين حماية البيانات المرتبطة بتنفيذ النافذة الواحدة ، بما في ذلك تقديم المعلومات من قبل التجار، وتبادل المعلومات بين مختلف السلطات الحكومية والهيئات والقضايا المتعلقة باستخدام التوقيعات الإلكترونية.

ملاحظة: يتطلب تبادل المعلومات بين السلطات أو الهيئات الحكومية أو الوكالات إطار تشريعي مناسب. وأن تبادل المعلومات بين هذه الجهات غالباً ما يقتصر على موافقة التاجر والكشف عنها بموجب أمر صادر عن المحكمة، أو على مصلحة عامة . وكذلك تشريعات حماية البيانات قد تؤثر على عملية تحصيل واستخدام وكشف البيانات الفردية.



العدد :
التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

الجواب الفنية للناظفة الواحدة

- مراجعة النظم الفنية الحالية لغرض استلام وخرن وتبادل ما سبق من المعلومات؛
- تحديد المتطلبات الفنية بصورة شاملة ، بما في ذلك متطلبات معينة لتطوير النظم الإضافية ، الواجهات، والمنافذ وإمكانية وتطوير أنظمة الواجهات في النظم القديمة بموجب السيناريوهات المقترحة ؛
- تحديد ما إذا كانت النظم الحالية ستكون قادرة على التعامل مع (احتمالية) زيادة حجم وتدفق البيانات؛
- دراسة القضايا المتعلقة بالتحقق والاثبات والمصادقة على البيانات؛
- ملاحظة: تطوير النافذة الواحدة يقدم فرصة مثالية للنظر في الفائدة المرجوة من تنفيذ التغييرات المتعلقة بجمع المعلومات، مثل المعلومات المتعلقة بتكنولوجيا شبكة الإنترنت.

المعلومات والتوثيق

- مراجعة المجموعة الحالية من الوثائق التجارية المستخدمة وتحديد ما إذا كانت هذه الوثائق بحاجة إلى التنسيق والموائمة و/ أو تبسيط (يفضل أن يكون وفقا لمفتاح تخطيط الأمم المتحدة). وتحديد ما هي البيانات التي ستطلب ، كيف سيتم تقديمه ؛ وفي أي صيغة (الإلكترونية (EDI XML أخرى) أو ورقة ؛
- تحديد من يستطيع تقديم البيانات أو الوثائق (المستوردين / المصدرين ووسطاء الكمارك، وكلاء)؛
- تحديد كيف ينبغي تقاسم البيانات بين الجهات الحكومية المشاركة والوكالات وأين يجب تخزينها الخ ،
- النظر في كيفية تبادل البيانات مع الإدارات في بلدان أخرى؛
- النظر في كيفية استخدام البيانات لتحليل المخاطر والأغراض الأخرى ذات الصلة ؛
- قياس الفوائد المتوقعة من تحسين الاستفادة من البيانات الموجودة في النظم التجارية والسجلات في تلبية متطلبات الحكومة والمساعدة في تقليل تكاليف التزامات التجارة في نقل المعلومات.

ملاحظة: يجب أن يتم الاتفاق على الحد الأدنى من مجموعة البيانات من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك صيغتها، وحقول البيانات وعناصر البيانات. يجب أن تكون هذه المجموعة متوافقة مع المعايير الدولية (على سبيل المثال اللجنة الاقتصادية لأوروبا / ISO UNTDED ونموذج بيانات منظمة الكمارك العالمية).

تقييم الأثر

- دراسة الآثار المرتقبة للمشروع على الانظمة الحالية والإجراءات، والعمالة، الوصف الوظيفي، وما إلى ذلك؛
- النظر في القضايا الاجتماعية والثقافية المحتملة التي قد تنشأ جراء إنشاء نافذة واحدة.
- النظر في الاستجابة المحتملة من الجماعات أو المنظمات التي قد تتصور النافذة الواحدة مصدر تهديد (الجماعات أو المنظمات التي قد يكون لها مصلحة في الحفاظ على الوضع الراهن)؛
- النظر في التأثير المحتمل من النافذة الواحدة في الحد من الفساد وما سيترتب عليها ؛
- يوصى بوضع ستراتيجية ملائمة لإدارة تغيير المشروع .



العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٠ / ٢٠

خيارات التنفيذ

- تطوير خيارات التنفيذ، وتحديد النماذج التشغيلية المقترحة، والسلطات الحكومية والوكالات المشاركة في المشروع ، والسلطة أو وكالة أو مؤسسة خاصة لقيادة المشروع ، الخدمات التي سيتم تزويدها ، والتكاليف المحتملة ، الفوائد ، الأثر الزمنية للتنفيذ ؛
- اقتراح ما إذا كان يجب إجراء عملية التنفيذ كاملة أو جزئية. تؤخذ بعين الاعتبار العوامل المتعلقة بتوفير الموارد (أو عدمها) من أجل تنفيذ المشروع بشكل كامل (المالية والبشرية والتقنية، الخ) ، والمستويات المختلفة من حاجة السلطات والأجهزة الحكومية والوكالات والفرق الكبير في الوقت و/ أو الموارد المطلوبة من قبل الوكالات المختلفة لغرض :
- تحقيق التعديلات التشريعية اللازمة لتشغيل النافذة الواحدة.
- تطوير أو تعديل النظم القديمة القائمة عند الضرورة .
- خلق المستوى المطلوب من الالتزام لتنفيذ المشروع .
- وضع توصيات بشأن إعداد التنفيذ التجريبي للمشروع.

ملاحظة: في بعض الحالات، من المستحسن اختيار التنفيذ المتعاقب مع تحسينات قصيرة الأجل الذي لا يزال يقدم فوائد كافية لجعل المشروع أكثر جاذبية للطرف التجاري حتى يتم التقرب إلى ما هو مطلوب (إلكترونيا) منظومة مشتركة بين الحكومة والاطراف التجارية على المدى الطويل. ومع ذلك، عند تنفيذ هذا النهج على مراحل، فمن الضروري أن تدعم التغييرات التمهيدية في البنية التحتية الحل الطويل الامد والمحدد في تحليل الاحتياجات و دراسة الجدوى. وكذلك، يجب وضع كلفة وتقييم الحلول القصيرة أو متوسطة الأجل بشكل صحيح وفقا لمعايير الاستراتيجية قبل اتخاذ أي قرار بشأن التنفيذ.

نموذج العمل

- وضع دراسة الجدوى لإنشاء النافذة الواحدة تحت كل سيناريو مقترح ، بما في ذلك تقدير التكاليف الأولية والتشغيلية، قيمة الفوائد، الاستدامة، والآليات الممكنة لتحصيل الإيرادات ومصادر تمويل المشاريع؛
- تحديد الموارد اللازمة لإنجاز المشروع من البحوث إلى التنفيذ؛
- تقييم مدى الموارد المتاحة من السلطات والهيئات الحكومية، بما في ذلك التمويل المركزي، التي تستدعي الحاجة لها لوضع خطة كاملة للمشروع، والجدول الزمنية اللازمة لتطوير هذه الخطة وتنفيذ المشروع ؛
- دراسة إمكانية تبني نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشروع، بما في ذلك مصادر الدخل؛
- تحديد المخاطر الرئيسية التي قد تواجه مشروع النافذة الواحدة ، على وجه الخصوص، التشغيلية، والمسائل القانونية، وقضايا البنية التحتية التي يمكن أن تجعل النافذة الواحدة معقدة للغاية من حيث تقديم الحلول لكلا من التكلفة المعقولة ومستوى خدمة جذاب وكافي لغرض تشجيع حرفة التجارة.

الترويج والاتصالات

- يوصى ب استراتيجية الترويج والاتصالات لتطوير وتشغيل النافذة الواحدة. وهذا أمر ضروري لجعل جميع أصحاب المصلحة على اطلاع دائم ودراية خلال مراحل المشروع.



العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٠ / ٢٠

الملحق D

الأدوات المتاحة للمساعدة في تنفيذ النافذة الواحدة

عند تنفيذ النافذة الواحدة، تشجع الحكومات والأطراف التجارية بقوة لمراعاة استخدام التوصيات والمعايير والأدوات الموجودة والتي تم تطويرها على مدى السنوات الماضية من قبل الوكالات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا والأونكتاد ومنظمة الكمارك العالمية والمنظمة البحرية الدولية، منظمة الطيران المدني الدولي والمحكمة الجنائية الدولية. تم وصف بعض الارشادات في أدناه والمسجلة من قبل المنظمات المسؤولة عن استخدامها.

مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية (UN / CEFAC)، اللجنة الاقتصادية لأوروبا UNECE

اللجنة الاقتصادية لأوروبا بصفتها جهة التنسيق الدولية لمعايير وتوصيات تسهيل التجارة ، فأنها من خلال مركزها لتيسير التجارة والأعمال الإلكترونية (CEFACT)، تطور وتؤكد على الاستمرار بهذه الأدوات التي تهدف إلى تقليل وتبسيط ومواءمة وأتمتة الإجراءات وتدفق المعلومات ومراجعة الأوراق في التجارة الدولية. بعض التوصيات الرئيسية في هذا الصدد هي كما يلي :

تبسيط ومواءمة إجراءات التجارة

توصية رقم ١٨ - إجراءات تسهيل التجارة الدولية

تحتوي على مجموعة من التوصيات بشأن تبسيط ومواءمة إجراءات التجارة الدولية ، بما في ذلك توصيات معينة بشأن تقديم معلومات للحكومات فيما يتعلق بحركة البضائع. ويصف كل قسم مجال التطبيق، ويستعرض الإجراءات والوثائق المشمولة ، ويصف على وجه الخصوص المشاكل التي بسببها وضعت هذه الاجراءات .

توصية رقم ٤ - الهيئات الوطنية لتيسير التجارة:

تشدد التوصية على ضرورة إيجاد شراكة قوية بين الحكومة والاطراف التجارية في قضايا تسهيل التجارة وتوصي الحكومات بإنشاء ودعم "هيئات تسهيل التجارة الوطنية" بمشاركة متوازنة من القطاعين العام والخاص من أجل تحديد القضايا التي تؤثر على التكلفة وفعالية التجارة العالمية في البلاد .

مستندات التجارة

توصية رقم ١ - نموذج الامم المتحدة الاساسي لتصميم المستندات التجارية:

توفر التوصية الأساس الدولي لتوحيد المستندات المستخدمة في التجارة الدولية والنقل، بما في ذلك العرض المرئي لهذه المستندات. وأن مفتاح تصميم الأمم المتحدة بشكل خاص أعد ليكون بمثابة أساس لتصميم سلسلة موحدة من النماذج مستخدماً مستند رئيسي بطريقة تشغيل مرة واحدة لإعادة أظهار الصور المتعلقة بإعداد المستندات؛ وبالإمكان أيضاً أن يستخدم لتطوير مخططات الشاشة لغرض العرض المرئي للمعلومات التي تم إدخالها في الحاسبة .

وقد وضعت الامم المتحدة / CEFAC أيضاً مجموعة من التوصيات الأخرى المتعلقة بمستندات التجارة مثل التوصية رقم ٦ - النموذج الاساسي للفواتير الموحدة، والتوصية رقم ٢٢ - الصيغة الاساسية للتعليمات القياسية الخاصة بالشحن.

العدد :
التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

يرجى الرجوع الى http://www.unece.org/cefact/trafix/bdy_recs.hmt للحصول على قائمة كاملة من توصيات الأمم المتحدة / CEFACT.

رموز التجارة الدولية

توصية رقم ١٦ : رمز للموانئ والمواقع الأخرى:

توصي التوصية باستخدام نظام رمزي مكون من خمسة حروف أبجدية لتختزل أسماء المواقع التي تهم التجارة الدولية، مثل الموانئ والمطارات ومحطات الشحن الداخلية، وغيرها من الأماكن التخليص الكمركي للبضائع ، واسماء التي يتم تمثيلها في تبادل البيانات بين المشاركين في أطار التجارة الدولية وبشكل لا لبس فيه. قائمة رمز UN / LOCODE تضم حاليا ٦٠,٠٠٠ رمز لمواقع في جميع أنحاء العالم.

وقد وضعت الامم المتحدة / CEFACT أيضا مجموعة من التوصيات الأخرى المتعلقة رموز المعاملات التجارية الدولية، مثل التوصية رقم ١٩ – رموز لأنواع النقل؛ وتوصية رقم ٢٠ - رموز وحدات القياس المستخدمة في الدولية التجارة.

توصيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)

توصية رقم ٢٥ - استخدام EDIFACT قواعد الامم المتحدة لتبادل المعلومات الالكترونية في مجال الإدارة والتجارة والنقل:

توصي بإتخاذ خطوات منسقة من قبل الحكومات باستخدام هذا القواعد كمييار دولي واحد في تبادل البيانات الالكترونية (EDI) بين الإدارات العامة والشركات الخاصة في حقل القطاعات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. هناك حاليا أكثر من ٢٠٠ رسائل UN / EDIFACT المتاحة لتبادل البيانات بين المنظمات.

وقد وضعت الامم المتحدة / CEFACT أيضا مجموعة من التوصيات الأخرى المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتجارة الدولية بما في ذلك:

- التوصية رقم ١٤ - التصديق على الوثائق التجارية بوسائل غير التوقيع.
- التوصية رقم ٢٦ - الاستخدام التجاري للاتفاقيات التبادلية في تبادل البيانات الإلكترونية.
- التوصية رقم ٣١ - اتفاقية التجارة الالكترونية .
- التوصية رقم ٣٢ - توصية على صكوك التجارة الإلكترونية ذاتية التنظيم .

دليل عناصر المعلومات التجارية (TDED, ISO 7372) مسجل في الايزو تحت ٧٣٧٢ ويحتوي على عناصر البيانات الاساسية ، والتي يمكن استخدامها مع أي وسيلة لتبادل البيانات على المستندات الورقية وكذلك مع وسائل أخرى لنقل البيانات. ويمكن اختيارها لغرض نقل واحدة تلو الأخرى ، أو استخدامها داخل نظام قواعد تبادل معينة ، على سبيل المثال قواعد الأمم المتحدة للتبادل الإلكتروني للبيانات في مجال الإدارة والتجارة والنقل UN / EDIFACT. يوفرالدليل لغة مشتركة للمصطلحات المستخدمة في التجارة الدولية وتسهيل تبادل البيانات. وهو مكون من UNLK وثائق تجارية موحدة ومتطابقة . وكان الدليل الأساس لأول إصدار لقواعد الأمم المتحدة للتبادل الإلكتروني للبيانات في مجال الإدارة والتجارة والنقل وسيتم دمج هذه القواعد EDIFACT مع دليل مركز الامم المتحدة لتسهيل التجارة والاعمال الالكترونية CEFACT في المستقبل. وتستند مبادرة منظمة الكمارك العالمية لموائمة البيانات على تعريفات هذا الدليل TDED.

العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٠ / ٢٠

أدوات أخرى للتنفيذ

وثائق الأمم المتحدة للتجارة الإلكترونية (UNeDocs): هي أداة أنشأت على نموذج الأمم المتحدة الأساسي لتقديم وتداول المستندات التجارية الأساسية القياسية على الاوراق أو الصيغة إلكترونية. يمكن للتجار والإداريين استخدام هذه المستندات أيضاً عبر الاوراق أو الصيغة إلكترونية وفقاً لاحتياجاتهم. UNeDocs تقدم مواصفات دقيقة لنموذج الصيغة ومتطلبات البيانات. زيادة الدقة تسهل تنفيذ الإجراءات الآلية الفاعلة. وهذه الوثائق تسهل عملية تحويل المعلومات من الصيغة الورقية الى تبادل الوثائق الإلكترونية. UNeDocs يخفف من الفجوة الرقمية من خلال توفير حلول منخفضة التكلفة للوثائق الرقمية.

النمذجة: منهج الأمم المتحدة / CEFACT للنمذجة (UMM): من المفيد في كثير من الأحيان عند تطوير مرحلة من مراحل المشروع وضع نموذج للعمليات المشاركة في تقديم معلومات الاستيراد والتصدير إلى الحكومة. هذا النموذج يمكن أن يكون مفيد جداً في فهم العمليات و تدفق المعلومات وسوف يساعد في مزيد من التحليل والتطوير وأتمتة المشروع.

منظمة الكمارك العالمية (WCO)

لسنوات عديدة أحرزت منظمة الكمارك العالمية تقدماً في تبسيط ومواءمة الادوات والمعايير الكمركية الدولية. وقد طورت وقدمت المنظمة النظام المنسق لتبويب وتصنيف السلع ونظام ترميز ، والذي يستخدم على نطاق واسع في العالم كأساس لتصنيف السلع ولتحصيل الرسوم والضرائب. أدارت المنظمة اتفاقية التقييم لمنظمة التجارة العالمية وطورت قواعد الحيادية وعدم التمييز المنسقة بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن قواعد المنشأ. ونقحت المنظمة أيضاً على الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الكمركية (اتفاقية كيوتو المعدلة).

منظمة الكمارك العالمية اتفاقية كيوتو المعدلة: وتتضمن اتفاقية كيوتو المعدلة حكم ملزم للكمارك بضمان المكان الذي يجب أن يتم فحص البضائع فيه من قبل الكمارك وغيرها من السلطات المختصة وأن تكون عمليات التفتيش بطريقة منسقة وأمكانية أجزائها في نفس الوقت. إضافة الى ذلك وتعالج الاتفاقية أيضاً عملية الرقابة المشتركة على المعابر الحدودية المشتركة، وإنشاء مكاتب الكمارك جنباً إلى جنب وتبادل المعلومات مع الهيئات الأخرى.

منظمة الكمارك العالمية نموذج بيانات الكمارك: يعد نموذج البيانات الكمركية المعد من قبل منظمة الكمارك العالمية نموذجاً لتنسيق وتوحيد لمتطلبات البيانات الكمركية و لعمليات عبور الحدود الرسمية الى اقصى حد ممكن. يدعم نموذج البيانات الكمركية نظام تشغيل النافذة الواحدة ويسمح بتبادل المعلومات وطنياً ودولياً. ويستند نموذج بيانات الكمركية على UNTDED دليل الامم المتحدة لعناصر المعلومات التجارية ، ويطبق نمذجة منهجية للامم المتحدة / CEFACT في (UMM) ويشير إلى نطاق ترميز الأمم المتحدة، و ISO وغيرها من أساسيات الترميز الدولية مثل الأمم المتحدة / LOCODE. يحتوي نموذج بيانات الكمركية حالياً على المبادئ التوجيهية لتنفيذ الرسائل فقط لقواعد الأمم المتحدة للتبادل الإلكتروني للبيانات في مجال الإدارة والتجارة والنقل UN / EDIFACT ، وسوف تقدم مواصفات XML في الإصدارات المستقبلية.

المرجع الفريد لأرسالية الشحنات (UCR) الخاص بمنظمة الكمارك العالمية :

أن مفهوم منظمة الكمارك العالمية UCR هو استخدام ISO 15459 (لوحة ترخيص ISO) أنظمة تقييم متوافقة أو حلول صناعية متكافئة كالمطبقة على سبيل المثال المستخدمة في مجال الناقل السريع في التجارة الدولية لتحديد الشحنات بشكل مميز من المنشأ إلى الوجهة . وأن المرجع UCR يضع وصلة المعلومات والمستندات بين المجهز والعميل في



العدد :

التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

المعاملات التجارية الدولية ويتطلب هذا المرجع أن يكون UCR مرتبط مع مراجع النقل حيثما كان UCR غير مفعّل مسبقاً كمرجع نقل أيضاً . وبالإمكان استخدام المرجع UCR كمفتاح دخول مشترك لتبادل البيانات الوطنية والدولية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) (UNCTAD) النظام الآلي للبيانات الكمركية (ASYCUDA)

الاسيكودا هو نظام إدارة الكمارك الكترونياً عبر منظومة حواسيب الكترونية والتي تغطي معظم إجراءات التجارة الخارجية . وأن هذا النظام يعالج البيانات الكمركية والتصريحات الكمركية، وإجراءات المحاسبة والنقل والتعليق . فهو يقدم بيانات تجارية التي يمكن استخدامها لاجراض تحليل الإحصائيات الاقتصادية . تم تطوير برنامج ASYCUDA في جنيف من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ويتم تشغيله على مايكروكومبيوتر في بيئة الخادم العميل . أن نظام الاسيكودا متوافق تماما مع المعايير والقوانين الدولية وكذلك معايير ISO (الصادرة من المنظمة الدولية للمعايير القياسية) ومنظمة الكمارك العالمية والأمم المتحدة. ويمكن تحديث نظام الاسيكودا ليتناسب مع الخصائص الوطنية لأنظمة الكمارك الانفرادية والتعريفات الكمركية والتشريعات الوطنية . ويسمح النظام أيضا بتبادل البيانات إلكترونيا (EDI) بين التجار والكمارك باستخدام EDIFACT (قواعد تبادل البيانات الإلكترونية في مجالات الإدارة والتجارة والنقل).

إن النسخة الحالية من نظام الاسيكودا المصممة على شبكة الانترنت تسمح لمسؤولي الكمارك والتجار بالتعامل مع معظم معاملاتهم التجارية عن طريق الإنترنت. وستكون منصة الكمارك الإلكترونية الجديدة التي اطلق عليها اسم أسيكودا مفيدة للبلدان النامية بشكل خاص كون شبكة خطوط الاتصالات الثابتة لديها ضعيفة المستوى وتشكل عقبة رئيسية لتطبيقات الحكومة الإلكترونية، وكذلك تكون فاعلة الى حد مقبول لغرض إستيعاب الاحتياجات التشغيلية والإدارية لعمليات الكمارك في أي بلد متطور أيضاً .

أن نظام الاسيكودا العالمي أعد لغرض تحصيل الإيرادات الضريبية بشكل أكبر وتقليل تكاليف المعاملات التجارية أكثر من مما متوفر من الإصدار الحالي من النظام (ASYCUDA ++) ، مما يجعله يؤدي دورا الى الحكومة الإلكترونية. وهناك فائدة ثانوية منه وهي توفير المعلومات لتسهيل إجراءات مكافحة الغش والفساد والاتجار غير المشروع ، كما وأنه يمنح سلطات الكمارك في مختلف البلدان أداة للعمل سوية على الانترنت.

* لمزيد من المعلومات حول نظام ASYCUDA ، قم بزيارة موقع الويب : www.asycuda.org

المنظمة البحرية الدولية (IMO)

تتناول المنظمة البحرية الدولية القضايا المتعلقة بتسهيل حركة النقل البحري الدولي من خلال لجنة التسهيلات التابعة لها (اللجنة FAL). وتشمل هذه القضايا ، تبسيط الإجراءات الشكلية ، والمتطلبات المستندية ، إجراءات وصول ومغادرة السفن ومؤامة المستندات المطلوبة من جانب السلطات العامة (صيغ موحدة IMO FAL) . تعد الأعمال التجارية الإلكترونية في مجال حركة النقل البحري واحدة من أهم القضايا التي هي حاليا قيد المناقشة من قبل لجنة IMO . FAL وقد رصدت المنظمة البحرية الدولية أيضا الحاجة الملحة لـ (مفهوم النافذة الواحدة) و (معلومات ما قبل الوصول) لغرض السماح بتوفير جميع المعلومات المطلوبة من قبل السفن الوافدة إلى الميناء ، بما في ذلك المعلومات المطلوبة من السلطات العامة من خلال نقطة قيد واحدة. تتناول التعديلات المقترحة على ملحق اتفاقية FAL على وجه التحديد مفهوم النافذة الواحدة ، الى جانب غيرها من التعديلات المقترحة التي هي قيد الدراسة من قبل لجنة FAL.



العدد :
التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

اتفاقية تسهيل حركة الملاحة البحرية الدولية لعام ١٩٦٥ (اتفاقية FAL):
هي اتفاقية دولية التي تم بموجبها معالجة النقاط التالية :

- تسهيل حركة المرور البحري الدولي؛
- الوقاية من تأخير السفن الغير مبرر وطواقمها وركابها وشحنات البضائع ؛
- توحيد وتبسيط الإجراءات الشكلية والمتطلبات المستندية والإجراءات.

ومن بين أمور أخرى فإن الاتفاقية بحثت في الملحق ، القسم ١ ، C تقنيات المعالجة الالكترونية للبيانات لاغراض تبادل المعلومات.

خلاصة المنظمة البحرية الدولية بشأن التسهيلات والأعمال الإلكترونية (FAL.5 / Circ.15)، المؤرخة ١٩ فبراير ٢٠٠١ و (FAL.5 / Circ.15 / Corr.1):

تم تطوير الإرشادات الدولية لغرض تبادل المعلومات إلكترونيا والوسائل الإلكترونية لتخليص السفن.

غرفة التجارة الدولية (ICC)

وضعت غرفة التجارة الدولية ضوابط وقواعد ومعايير وأرشادات للتجارة الدولية . وبالرغم من انها اختيارية ، فإن هذه قواعد غرفة التجارة العالمية تحمل قوة القانون عندما تدرج في التعاقدات ، وتلتزم البلدان في جميع أنحاء العالم بها لأن لا يمكن الاستغناء عنها في تسهيل وتنسيق إجراءات التجارة الدولية والعقود عبر الحدود .

قواعد غرفة التجارة الدولية / الأونكتاد بشأن وثائق النقل المتعدد الوسائط:

وضعت هذه القواعد المعايير المقبولة عالميا لمستندات النقل المتعدد الوسائط ، وكثيرا ما توفر مبادئ أساسية للتشريعات الوطنية وتهدف إلى تجنب المشاكل التي قد تنشأ للناقلين من وجوب التعامل مع عدد من الأنظمة المختلفة عند وضع العقود، وتوفر هذه القواعد نظام قانوني موحد لعقود النقل الخاصة والتوثيق والممارسات المبسطة .

الملحق E

مواقع لمزيد من المعلومات

السويد

http://www.tullverket.se/TargetGroups/General_English/frameset.htm

الولايات المتحدة

www.itds.treas.gov // HTTP

سنغافورة

[/http://www.tradenet.gov.sg](http://www.tradenet.gov.sg)



العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٠ / ٢٠

القسم : الامانة التنفيذية للجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة

موريشيوس

<http://ncb.intnet.mu/mof/department/customs/services.htm>

أستراليا

[/http://www.bep.gov.au](http://www.bep.gov.au)

منظمة الكمارك العالمية

<http://www.wcoomd.org>

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

<http://www.unece.org/trade>

الامم المتحدة / CEFACT

<http://www.unece.org/cefact>

الاونكتاد UNCTAD

<http://www.unctad.org>

المنظمة البحرية الدولية IMO

<http://www.imo.org>

منظمة الطيران المدني الدولي

<http://www.icao.int>

المحكمة الجنائية الدولية

<http://www.iccwbo.org>

الإشراف

المهندس

هلال عبدالرضا القريشي

الأمين التنفيذي للجنة الوطنية

لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا

٢٠١٥ / ١٠ / ٢٠

ترجمة

بتول عبدالحسن فرحان

ر. مترجمين أقدم

مسؤولة شعبة التنسيق والتكامل

الامانة التنفيذية للجنة الوطنية

لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا

٢٠١٥ / ١٠ / ٢٠